جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي
في الجمهورية اليمنية

إعداد الطالبة
أميرة ناصر محمود وهبان

إشراف
الدكتور سعود موسى أرشيد الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة أميرة ناصر وهبان الموسومة بـــ:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعود موسى الطيب		2011/12/28	مشرفاً ورئيسا
د. عبدالله الشيخ الطاهر		2011/12/28	عضواً
د. خالد علي المجالي		2011/12/28	عضواً
د. محمد عيسى شحاتيت		2011/12/28	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روح المصطفى محمد - صلى الله عليه وسلم- خير المعلمين على وجه الأرض.

إلى من كان سببا في إن ترى عيني النور ووجودي في هذه الحياة..... والداي

إلى أجمل مافي حياتي ضياء وريناس ....أولادي

إلى الشموع التي بعثت الأمل والإصرار في نفسي إلى من أحب... أخواتي.

إلى الصديق والأخ والرفيق الذي أعاد للحياة جمالها داخلي.

إلى القلب الصادق، والحب الدافئ، إلى من قاسمني الحياة بحلوها ومرها، إلى الـــدافع الذي دفعني لمواصلة مسيرة العلم، وعلمني أن لا معنى للحياة من دون العزيمة، وقوة الإرادة.

إلى كل شريفاً في وطني الغالي إلى المواطن البسيط الذي يحمل الأحلام بقلبه متوكلا على رب العالمين طالبا الرزق.

أميرة ناصر محمود وهبان

الشكر والتقدير

(رَبِ أَوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التِي أَنْعَمْتَ عَلَيَ وَعَلى وَالِدَيَ وَأَنْ أَعْمَلَ صالِحًا ترضيه وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِيَتِي إِني تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِي مِنَ الْمُسلِمِينَ) (الأحقاف، 15).

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأمي، الذي كانت رسالته بدءاً بكلمة اقرأ، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

لك الحمد ربي كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، على ما غمرتني به من فضلك وجودك، فما كان لهذا العمل ليخرج إلا بمشيئتك ياذا الجلال والإكرام. ثم أنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور الفاضل سعود الطيب على تفضله بقبول الإشراف على الرسالة. كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لأعضاء لجنة مناقشة الرسالة.

كما أتقدم بشكري الجزيل لكل من أسهم في تحكيم أدوات الدراسة الذين لم يبخلوا بوقتهم وجهدهم، فجزاهم الله خير الجزاء على ماقدموا وأعانوا.

وأتقدم بجزيل الشكر لكل من وقف جنبي ورفع من روحي بدعمه وحنانه لي, إلى الصديق والأخ ولكل من أحبهم وأعزهم من حولي الشكر.

هؤلاء الذين ذكرتهم، وأما من سهوت عن ذكرهم – بغير قصد – فلهم أيضا الشكر والتقدير، وختاما لا أدعي أنني بلغت الغاية، ولكني فقط حاولت، فإن كان قد حالفني التوفيق فبفضل من الله عزوجل، ثم بعون من أساتذتي ومن حولي، وإن كان غير ذلك فما أنا إلا بشر أصيب وأخطئ.

والحمد لله ملء السموات والأرض، وما فيهن، وما تحت الثرى.

أميرة ناصر محمود وهبان

الفهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر و التقدير	ب
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ح
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 أهمية الدراسة	4
3.1 أهداف الدراسة	4
4.1 مشكلة الدراسة و أسئلتها	4
5.1 فرضيات الدراسة	5
6.1 منهجية الدراسة	5
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7
1.2 الإطار النظري للدراسة	7
1.1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر	7
2.1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
3.1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	9
4.1.2 إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
5.1.2 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	14
6.1.2 محددات الاستثمار الأجنبي	16

2.2 الدراسات السابقة 21
الفصل الثالث: الاستثمار في الجمهورية اليمنية 25
1.3 المقدمة 25
2.3 معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن 26
3.3 المناخ الاستثماري في اليمن 35
الفصل الرابع: متغيرات الدراسة والتحليل الكمي 68
المراجع 77
الملاحق 81

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد سكان اليمن بين 2004 – 2009	29
2	الناتج المحلي الإجمالي 1993 – 2009	46
3	الاستثمار الأجنبي 1993 – 2009	48
4	الميزان التجاري لليمن خلال الفترة 1993-2009	51
5	الانفتاح التجاري اليمني خلال الفترة 1993-2009	54
6	صادرات البترول لليمن	55
7	معدلات التضخم خلال الفترة 1993-2009	57
8	متوسط سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي	59
9	عرض واستخدام السلع الرأسمالية	61
10	هيكل أسعار الفائدة للبنوك التجارية	64
11	عدد العمال في المشاريع المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار	66
12	نتائج تحليل الانحدار المتعدد اختبار متغيرات الدراسة	69
13	نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد لاختبار متغيرات الدراسة	69
14	نتائج تحليل معامل الانحدار	70
15	نتائج تحليل تباين والانحدار المتعدد	70
16	اثر الاستثمار الأجنبية على الانفتاح التجاري	71
17	نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة	72
18	أثر الانفتاح التجاري على النتائج المحلية الإجمالي	72
19	نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد	73

قائمة الملاحق

الرمز	عنوان الملحق	الصفحة
أ	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي	81
ب	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري	84
ج	علاقة الانفتاح التجاري بالناتج المحلي الإجمالي	86
د	قانون الاستثمار رقم 22 لسنة2002	88

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الإجمالي 1993 – 2009	48
2	نمو حجم الاستثمارات الأجنبية في اليمن 1993 – 2009	50
3	الميزان التجاري لليمن 1993 – 2004	52
4	نمو صادرات اليمن 1993 – 2004	53
5	نمو واردات اليمن 1993 – 2004	53
6	الانفتاح التجاري لليمن	55
7	صادرات بترول اليمن	56
8	معدلات التضخم في اليمن	58
9	متوسط سعر صرف الريال مقابل الدولار	60
10	السلع الاستهلاكية	62
11	السلع الرأسمالية	63
12	نسب الفائدة على الودائع	65
13	عدد العمال في المشاريع الرأسمالية	67

الملخص

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية باستخدام السلاسل الزمنية

أميرة ناصر محمود وهبان

جامعة مؤتة، 2011

يتناول هذا البحث أثرا الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة 1994-2009. حيث باعتباره احد مصادر التمويل الخارجية المرغوب فيه في وقتنا الراهن, وهدف البحث لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشرعلى النشاط الاقتصادي وعلاقته بالانفتاح التجاري في الجمهورية اليمنية, وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد, وتم تسليط الضوء على المعوقات التي تعيق الاستثمارات الأجنبية, على الرغم من إن قوانين الاستثمار تتضمن العديد من المميزات والإعفاءات للمشاريع الاستثمارية, مع دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي, وتوصل هذا البحث إلى إن أثر الاستثمارا في النشاط الاقتصادي ضعيف, بسبب الأوضاع غيرالمستقرة الداخلية والخارجية المحيطة باليمن, مما أدى إلى تذبذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالتالي ضعف أثرها على النشاط الاقتصادي.

Abstract

The Impact of Direct Foreign Investments on the Economic Activity in the Republic of Yemen by Using The Time Series

by
Ammerah Nasser M . Wahban

Mu'tah University, 2011

This thesis handles the impact of direct foreign investment on the economic activity in the republic of Yemen by using the time series during the period (1994 – 2009), as one of the desired external funding sources at present time. The thesis aims to measure the direct impact of the foreign investment and its relationship with the commercial openness in the country . The researcher applied the simple and multiple regression models , shed the light on the constraints that encounter the foreign investment despite the advantages and exemptions that laws of investment offer to the foreign investment projects and studied some economic variables affecting the economic activity. The thesis concludes that such impact is weak due to the internal and external turbulent conditions and factors in Yemen which has led to the slow down of investment hence the weakness of such impact.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

يلعب الاستثمار دوراً مهماً ورئيسيا" في عملية تحقيق النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك تزايد الاهتمام الدولي في عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فعملت معظم الدول على تحسين البيئة الجاذبة للاستثمار من خلال تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية لتنسجم مع تطورات التنمية الاقتصادية. واحتلت التنمية الاقتصادية المكانة المهمة لدى الدول النامية. فقد اتخذت العديد من الدول الإجراءات والسياسات في تهيئة المناخ الملائم في جذب الاستثمارات الأجنبية(غانم، المسيبلي، 2003). أن الاستثمار الأجنبي هو أحد المصادر المالية التي انتشرت لاسيما في عقد التسعينات واستقطبت مختلف المؤسسات الدولية وارتبطت بظاهرة التحرر المالي في الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات. ولهذه الاستثمارات المكانة في اقتصاديات الدول المستضيفة والتي تحتاج إلى المزيد من الضبط والرقابة (الجميل، 2002). كما أن الاستثمار الأجنبي أصبح مصدر من مصادر التمويل المهمة والضرورية لمشاريع التنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية والتي تحتاج إلى هذه الاستثمارات في رفد اقتصادها وزيادة قدرتها لمواجهة ظروف الاقتصاد. وقد أشارات بعض الدراسات بوجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (Borensztein, De-Gregorio and Lee, 1998) ودراسة (Doyle, 2001). ودراسة (Zapata and Rambaldi, 1997) وهذا أيضاً ما أكدته دراسة (Dritaski, et al., 2004) على وجود علاقة طردية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي على الاقتصاد اليوناني خلال الفترة (1960-2002). كما أن دراسة (Hansen and Rand, 2004) والتي أجريت على (31) دولة نامية للفترة (1970-2000) أكدت على وجود علاقة أحادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وفي دراسة قام بها (سميران، 2007) أكد على ظهور آثار إيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن. وفي دراسة قام بها (عبد المنعم، وسعد، 2001) لقياس اثر الاستثمارات

الأجنبية على التنمية الاقتصادية في الأردن وأظهرت نتائج الدراسة أن اثر هذه الاستثمارات كانت نتائجها ضعيفة.

وقد انقسم الاستثمار إلى نوعين استثمار مباشر من خلال إقامة المستثمر مشروع في الدولة المضيفة ضمن الكثير من المشاريع والأعمال واستثمار غير مباشر وهو إقامة المستثمر الدخول لسوق الأوراق المالية بقصد المضاربة في الأسهم والسندات دون قصد المشاركة في إدارة أو المساهمة في إدارتها(الجمعة، 2002). وقد أشار (حجازين، 1996) بأن هناك عوامل رئيس تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية منها الاستقرار الاقتصادي، السياسي، الأمني، وتوفر الأيدي العاملة. كما أن للاستثمارات الأجنبية المزايا المهمة في اقتصاديات الدول ولاسيما بعد أن توفر الأجواء الضرورية في مرونة اختيار المستثمر لأدوات الاستثمار والتي تساعد المستثمر على توزيع المخاطر(الحاج، 2004). ويعد اليمن من الدول النامية التي عملت على تسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية مصحوبة بالكثير من الإعفاءات والامتيازات مدفوعة بالمكاسب التي سوف يكتسبها المستثمر.

ويشار بأن حجم سكان اليمن خلال 1950-1994 تضاعف إلى حوالي ثلاثة أضعاف، وتضاعف مرة ثانية ليصل حجم السكان عام 2004 إلى حوالي 21,3 بمعدل نمو سكاني 3.5% وحسب التقديرات سيكون عدد سكان اليمن عام 2031 ما يقارب 40,4 مليون وهذه الزيادة سوف يكون لها تأثيراً سلبياً على خطط وبرامج التنمية ويعرقل النهوض الاقتصادي والاجتماعي(هزاع، 1991). وعلى الرغم من ويلات الحروب والتخلف في شتى مناحي الحياة بسبب وجود العديد من الرواسب والظواهر في تفشي الأمية وانتشار الفساد فإن اليمن ما زال يحتاج إلى الكثير من الروافد في تعزيز وضعة الاقتصادي والخروج نحو الاقتصاد المنفتح(القطبي، 2007).

وقد تبنى اليمن منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين سياسة الانفتاح الاقتصادي بقصد تشجيع وانسياب رؤوس الأموال الأجنبية، باعتبارها مقومات أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية التحتية الاقتصادية(الجميل، 2002). وبعد حرب الوحدة اتجه اليمن إلى تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع كل من البنك والصندوق الدوليين(مقبل وشرف، 2000). وقد ترتب على تطبيق

المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي حدوث تغيرات ايجابية في المجـال المـالي والنقدي أشادت فيها جميع المؤسسات الدولية وقد وفرت هذه المرحلـة بيئـة ملائمـة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، أما في المرحلة الثانية من الإصلاحات والتي كان هدفها إحداث تغيرات إيجابية من حيث الكفاءة والنوعية في الدولة وإتباع برنامج للخصخصة للمشروعات العامة يتسم بالشفافية والكفاءة في التنفيذ, وتحرير التجارة الخارجية. وقـد كان الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات إيجاد مناخ ملائم لجميع أنـواع الاسـتثمارات الأجنبي, كون هذا المناخ يتوقف عليه مستقبل النمو في الاقتصاد اليمني الذي سـيؤدي إلى تحسين مستويات الدخول ورفع مستوى المعيشة وتخفيف حدة البطالة مما يـؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي في اليمن. وأشارت العديد من الدراسات السابقة بأن قياس أثر هذه الاستثمارات ترتبط بالعديد من النظريات وأكثرها استعمالات كان عبـر دراسـة السلاسل الزمنية Time series لمتغيرات الاقتصاد والتي تشير إلى تحليـل السلـسلة الزمنية (الجميل، 2002)، وهي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحـد أو أكثـر مرتبة حسب زمن وقوعها رياضياً: نقول أن متغير الزمن المستقل (t) والقيم المناظرة له المتغير التابع (y) وإن كل قيمة في الزمن t يقابلها قيم للمتغير التابع y فإن y دالـة في الزمن t أي:

$$y = F(t)$$

لقد أصبح الاستثمار من المواضيع التي تأخذ مكاناً رئيساً في مختلـف الـدول المتقدمة والنامية وذلك من اجل رفع معدلات نمـو الاقتـصاد وتحقيـق الاسـتقرار الاقتصادي وتنمية الثروة والدخل القومي والوطني(الميتمي، 2000). ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من البحث عن أساليب جيدة وأدوات فعالة لرفع الكفاءة الاقتـصادية والاستقرار الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يعود بالعوائـد وبأقـل مخاطرة وتوفير المناخ المناسب للاستثمار لا بد من وضع قوانين وتـشريعات تكـون كفيلة لجذب رؤوس الأموال واستثمارها على أحسن وجه (الافندي، 1997). وقدا جاء هذا البحث لقياس الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي على معدلات النمو الاقتصادي فـي الجمهورية اليمنية.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تعدُّ إحدى الدراسات التي ستتناول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في اليمن بالاعتماد على السلاسل الزمنية, خلال الفترة الزمنية من (1994-2009)، علماً إن هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس الموضوع، ولكن لفترات زمنية أخرى مما يضفي على هذه الدراسة صفة الحداثة.
2. تجرى هذه الدراسة في ظل التطورات الاقتصادية في عصر عرف بعصر العولمة الاقتصادية حيث تسعى كل من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبلدانها لما لها من تأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة، ويعتبر الاقتصاد اليمني واحد منها.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية.
2. بيان طبيعة العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية اليمنية
3. تقديم المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساعد الحكومة اليمنية في تهيئة الظروف والمناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن.

4.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الكثير من الدول تتسابق الآن لاسيما الدول الغنية إلى زيادة الاستثمار في اليمن والتي وصلت ما يقارب 3,2 بليون دولار عام 1996 وشملت هذه الاستثمارات على كافة المجالات، وإن الدول النامية بدأت تحصل على المزيد من استثمارات الدول

الغنية (مشعل، 2001). إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية لم يبلغ 2% من مجموع الاستثمار الأجنبي الموجه للدول النامية,

على الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي في الدول النامية من 238 مليار دولار في عام 2000 إلى 205 مليار دولار عام 2001، (تقرير الاستثمار العالمي، 2000). ويعد اليمن الدول النامية ومن الدول التي استطاعت الحصول على حصة من الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات من 1980-1999 فقد استطاع جذب ما يقارب من بليون وستمائة مليون دولار(تقرير الاستثمار العالمي، 2000). ما هي الأسباب المؤثرة والجاذبة لهذه الاستثمارات؟ هل لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي؟

5.1 فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية.
2. هنالك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين درجة الانفتاح التجاري وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية اليمنية.

6.1 منهجية الدراسة:

تم استخدام التحليل الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي في عرض وتحليل المعلومات والبيانات. وتم أستخدام معادلات الانحدار البسيط والمتعدد ومعامل التحديد واختبار T و f لقياس مستوى المعنوية لدى المتغيرات وذلك من خلال الاستعانة بالبرمجيات الجاهزة.

وتم استخدام النماذج الإحصائية التالية:

لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي وعلاقته بالانفتاح التجاري فقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية:

$$GDP = F(IF, OP)$$

$$GDP = \beta 0 + \beta 1IF + \beta 2OP + et$$

تم استخدام النماذج التالية:

1. $GDPt = \beta 0 + \beta 1IFt + et$
2. $GDPt = \beta 0 + \beta 1IFt\text{-}1 + \beta 2GDPt\text{-}1 + et$
3. $GDPt = \beta 0 + \beta 1OPt + et$
4. $GDPt = \beta 0 + \beta 1OPt\text{-}1 + \beta 2GDPt\text{-}1 + et$

β2 β1 B0	عبارة عن الثوابت
GDPt	الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t
GDPt-1	الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة
IFt	الاستثمار الأجنبي المباشر في الزمن t
IFt-1	الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة
OPt	الانفتاح التجاري في الزمن t
OPt-1	الانفتاح التجاري في السنة السابقة
et	الخطاء العشوائي

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محوراً من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية وذلك لدوره الكبير في تحقيق مختلف الأغراض التي تخص التنمية الاقتصادية للدول. فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الاقتصاد لاسيما في الدول النامية في زيادة معدلات النمو والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي (اصطوف، 2005). كما إن الامتيازات التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر لاندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي زاد من أهمية التمويل عن طريق الاستثمارات الأجنبية (قويعة، 2000).

2.1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: إنشاء شركة جديدة أو مشاركة في شركة جديدة أو قديمة أو توسيع شركة قديمة، من قبل المستثمرين الأجانب الذين يحتفظون بحقهم في الإدارة، والتحكم في كل عمليات الشركة القائمة وقد أشار (Chuang & Mellen, 1999) أنه يجب التفريق بين الاستثمار الأجنبي Foreign Direct Investment (FDI) والاستثمار في الأوراق المالية, بحيث يكون الاستثمار الأجنبي ضمن شرطان هما الملكية والإدارة. ويتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من المساهمة في رأس المال، وإعادة استثمار الأرباح، والقروض قصيرة وطويلة الأجل بين الشركة الأم وفروعها (محي الدين، 2001). ويتفق هذا المفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر مع ما يورده البعض من مكونات ثلاثة أساسية لهذا الاستثمار هي(عبدالمحسن، السامرائي، 1988):

1. رأس المال السهمي Equity Capital وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر، وهو عادة 10% وأكثر من

رأس مال الشركة وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر هذا سيطرة معينة على إدارة المشروع.

2. الأرباح المعاد استثمارها Earning Reinvested وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصته من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار الأرباح هذه في البلد المضيف.
3. القروض داخل الشركة Intra – Company وهي المبالغ المتأتية من عمليات الاقتراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادة (خارج البلد المضيف)، وكذلك الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادة الشركات الأم (المقر) والشركات المنتسبة إليها.

وكما يرى (عطية، 2000) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة باستثمار أمواله في بلد آخر بهدف تحقيق عائد.

وعرفه (Moosa) أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة لأخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.

وقد أشار (الجميل، 2002) بأن الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة، بهدف جني الأرباح، وتحقيق المنافع المختلفة". وذكر (النجار، 2003) بأنه عبارة عن أي استثمار خارج موطنه ينشأ في دولة مضيفة، سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء كانت هدف مؤقت أو لأجل طويل".

وأخيراً فقد أشار(آغا، 2002) بأنه تلك المشاريع الاستثمارية التي تجاوزت حدود الدولة، بهدف جني الأرباح، وتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، أو السياسية والاجتماعية المختلفة، ويمول هذا النوع من الاستثمار من قبل المستثمر الأجنبي، أو بالمشاركة مع المستثمر الوطني في حصة من رأس المال تكفل له السيطرة أو الإشراف على المشروع الاستثماري.

3.1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر لدى بعض الدول النامية من الوسائل الحديثة في تنشيط الاستثمار زيادة العجلة الاقتصادية، فقد أشار روجمان. إلى أهمية نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جعل سوق السلع وسوق المال أكثر كفاءة بالإضافة إلى جملة من الفوائد التي تحصل عليها الدولة المستضيف للاستثمار أهمها الضرائب على الأرباح وكذلك التوسع في حجم النشاط المنبثق عن هذا الاستثمار (اصطوف، 2005). تبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

1. يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية المحلية الأخرى توفيرها خصوصا على الدولة المضيفة له، حيث يعد وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة إضافة إلى أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة, كما انه يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير. ويساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك (أبو قحف،1999).
2. يعد الاستثمار الأجنبي من الوسائل التي يتم التغلب من خلاله على القيود الجمركية المفروضة بين الدول من خلال تحديد مستويات مختلفة للرسوم الجمركية تتناسب ونوعية السلع المستوردة وأحجامها، وهذا بالتالي سوف يساهم في التشجيع على الاستيراد والتصدير.
3. تساهم الاستثمارات في زيادة تدفق الأموال, وبالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية. كما يساهم في تحرير التجارة الخارجية و زيادة حجم المنافسة.
4. يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة و تخفيف التكاليف التجارية للسلع المحلية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالية وبالتالي توليد عوائد تؤدي الى خفض العجز في الميزان

5. للاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية من خلال إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول, كالشركات متعددة الجنسيات، وتوفير رأس المال والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً. إضافة إلى المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة ورفع معدل الاستثمار بالدول النامية. الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي القومي (القطبي، 2007).

مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الجهود الرامية نحو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي تصاحب تدفق هذا الاستثمار، إذ أن بعض ليس لديها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، وكما إن عدم توافر التقنية الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي على الدولة بما يلي:

1. يساعد على دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، فقد تكون الآثار الدولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة إيجابية.
2. تساعد على توافر وتدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية، واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمل بها مما يساعد على توافر ايدي محلية مدربة.
3. تساعد على قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات الحديثة في السوق المحلي مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على زيادة معدل التصدير إلى الأسواق الخارجية.
4. تساعد على قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية، مما يدفعها نحو الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها

وتطويره، واكتساب النظم الحديثة مع تطوير قـدرتها الفنيـة والتكنولوجيـة والبشرية.

وكما إن الاستثمار الأجنبي المباشر الأثر الإيجابي إلا أن هناك بعض السلبيات لهذا النوع على قطاع الدولة منها:

تعمل الشركات الأجنبية ونتيجة الاستثمار على الاستيلاء على الشركات المحليـة التي تشكل منافسا لها في السوق المحلي.

ويؤخذ على ذلك إن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية المهارات التكنولوجية الحديثة ، بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافـة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسـب والظـروف الاقتـصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة (محي الدين، امين محمد،2001).

ولكن قد لا توجه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم فـي علاج الخلل الهيكلي مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدولة، حيث يصبح اقتصاد الدولة المضيفة يتكـون مـن قطـاعين، أحداهما متقدم نسبيًا من الناحية التكنولوجية وتمثله فروع الشركات الأجنبية والأخرى متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات المحلية، ويضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد توجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلد، وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية (السامرائي، قحطان وهناء، 2001).

4.1.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال مختلفة, كما هو مبين أدناه

أولاً: الاستثمار المشترك:

وهو نوع من مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو عدة دول مختلفة بصفة دائمة، وتعد المشاركة هنا ليس فقط على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة (أبو قحف، 1999). وبناءً على ذلك يكون المستثمر الأجنبي مالكاً لجزء أو حصة من رأس المال يكون طرف أو أكثر المستثمرين امتلاكاً لحصة في رأس المال مع مشاركة الأطراف المختلفة في إدارة الاستثمار واقتسام الأرباح وتحمل الخسائر.(قويعة، 2000). ويتخذ المستثمر المشترك أحد الصور التالية(عطية، 2000):

1. مستثمر مشترك بين شركة دولية ومستثمر وطني.
2. مستثمر مشترك بين شركتين دوليتين، من أجل إقامة أو إدارة عمل في دولة طرف ثالث.
3. مستثمر مشترك بين هيئة حكومية وشركة دولية لإقامة مشروع في بلد الهيئة الحكومية.
4. تعاون مشترك بين اثنين أو أكثر في شكل استثمار محدد المدة، وينتشر هذا الشكل في قطاع المقاولات والتشييد.

ثانياً: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وفيه يكون رأس المال مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي وله الحرية المطلقة في إدارة المشروع والتحكم في نشاطاته المختلفة دون تدخل أي طرف (قويعة، 2000)، وتتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدول المضيفة (أبو قحف، 1999). ويعدُّ هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية الأكثر تفضيلاً لدى الشركات، في حين أن الكثير من الدول النامية في معظم الأحيان ترفض التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية، ولعل أهم سبب هو سيادة حالة احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول النامية.

ثالثاً: مشروعات أو عمليات التجميع:

يأخذ هذا النوع من المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، سواء كان القطاع خاص أو عام، بموجبها يزود الطرف الأول الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكلا الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.(أبو قحف، 1999). وهناك أشكال من الاستثمار الأجنبي المباشر(ESCWA, 2005) وهي:

1. استثمار يبحث عن موارد: هذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشاراً في الدول النامية، وقد اتخذ هذا الشكل الكثير من الشركات الأجنبية، ومن الأمثلة على هذا الشكل الشركات المنقبة عن الثروات المعدنية كالنفط والكبريت والحديد والغاز وغيرها من المواد الخام.
2. استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة: يعتمد التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر إلى بلد ما على موارده الأولية بالإضافة إلى الأيدي العاملة الماهرة والكفاءة، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال والتي تتميز بكلى العنصرين معاً (الموارد الأولية والموارد البشرية الماهرة)
3. استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات: يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل امتدت لتشمل أيضاً الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا المجال تتنافس الدول في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة لجذبها من خلال ما تقدمه في مجال الخدمات المالية.
4. استثمارات أجنبية تبحث عن أسواق استثمارية جديدة: يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلاً للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم، خاصة في ظل حرصها على حماية اقتصادها من أية عمليات استيراد لمنتجات أجنبية.

5. لديك مشكلة مع الهمزات - والتاء المربوطة والهاء (لاحظت بان كتابتك لكلمة ليست – ليسة؟

5.1.2 نظريات الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الوسائل الحديثة التي هيأت الكثير من الدول المستضيفة لهذه الاستثمارات في توفير المناخ المناسب والجاذب لها وقد واجهة هذه الاستثمارات آراء من قبل النظريات الاقتصادية لاسيما من وجهة نظر الكلاسيكية ومن وجهة الفكر الحديث

1. الفكر الكلاسيكي:

يفترض الفكر الكلاسيكي أن للاستثمارات الأجنبية الكثير من الفوائد والتي تعكس فكر رواد النظرية التقليدية لاسيما إسهامات باليجا Baliga في تحليل الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية وتعكس وجهة نظر هذه النظرية إلى أن الدول المضيفة ومنها الدول النامية هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية ومن ثمة فان الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى استخراج المواد الأولية لاستخدامها في الدول المتقدمة. كما أن الأسعار التي تدفع مقابل هذه المواد تكون منخفضة، بالإضافة إلى هذا فان الشركات المتعددة الجنسيات هي المسئولة عن تحديد أماكن الاستثمارات وحجمها (النجار، 2003). وتستند إلى عددٍ من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
2. أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنيه لا تتواءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.
3. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي (محي الدين، 2001).

وخلاصة القول هدفت النظرية التقليدية أو الكلاسيكية إلى التركيز على تحويل أكبر قدر ممكن من العوائد والأرباح إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثماراها في الدول المضيفة مما يؤثر سلباً عليها لاسيما في ميزان المدفوعات.

2. الفكر الحديث:

تشير هذه النظرية إلى أن كل من طرفي الاستثمار يحصل على عوائد وفوائد نتيجة العلاقة المشتركة التي بينهما وصاحب النظرية الحديثة في هذا "بير شكر" التي تدعم هذه النظرية من خلال أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى توفير الكثير من عوامل الانتاج النادرة وكذلك إلى خلق فرص عمل جديدة وأسواق جديدة في الدول المضيفة. وإن النظرية النظرية الحديثة تفترض إن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار، يحصل فيها كل طرف على عوائد حسب ممارسة الطرف اتجاه نوع وطبيعة الاستثمار. أشارت إلى مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على التنمية في الدول النامية إذ تمكنت الكثير من دول العالم من توجيه وتنظيم هذه الاستثمارات ونذكر ما يلي:

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي مشروع تنموي.
2. يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً في خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل وهذا من خلال مساهمتهم في مشروعات الاستثمار الأجنبي.
3. تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً جيداً وفعالاً لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة إلى الدول المضيفة.
4. توفير عوامل الإنتاج النادرة مثل: رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية الحديثة وفتح أسواق جديدة للتصدير.
5. خلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض نسبة البطالة وتوفير منتج وسلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين.
6. المساهمة في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية من خلال إدخال عادات وأنماط جديدة للسلوك.
7. خلق علاقات جديدة وتنمية العلاقات الحالية بين القطاعات الإنتاجية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
8. تنمية المنافسة المحلية (النجار، 2003).

6.1.2 محددات الاستثمار الأجنبي:

إن للاستثمار الأجنبي المباشر محددات تساعدها على اختيار البيئة الاستثمارية المناسبة بعد دراسة لمعرفة اثار المخاصرة وامكانية نجاح مخرجات هذه الاستثمارات وهنالك ثلاثة ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المستثمرة بين الدول المضيفة للاستثمار والتي تساعدها على دعم استثمارتها لديها من هذه المحددات: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت بها الدول المضيفة من حيث التسهيلات الممنوحة للجهات المستثمرة لديها واخيرا المواصفات الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المضيفة لها. على الرغم من ان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقاً لسياسات الدول المستضيفة ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر. توجد العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمارات الأجنبية بشكل عام يمكن تلخيصها في النقاط التالية (محي الدين، 2001):

1. أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي و انخفاض كفاءة البنية الأساسية يؤدي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.
2. تقييد حركة رؤوس الأموال، وصعوبة الحصول على الائتمان.
3. عدم وضوح الهيكل الضريبي الأمر الذي يؤدى إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له و تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار مما يؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية والوضوح إمام المستثمرين بالإضافة إلى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.
4. عدم الانفتاح الاقتصادي بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية إمام منتجات تلك الدول.

5. عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في عدد من الدول وخاصة النامية, إضافة إلى عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.
6. ضعف ونقص أسواق رأس المال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وكذلك محدودية السوق المحلي وهذا نتيجة لانخفاض الدخل الفردي وبالتالي الاستهلاك.
7. ضعف النظام النقدي المصرفي وكذالك التحديد غير الموضوعي لأسعار الفائدة وكذا السياسة المنتهجة في الإصدار النقدي وكل هذا كان من أسباب التضخم الحاد الذي تعرفه هذه الدول مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملة المحلية أو تذبذب أسعار الصرف لها، وهذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب.

وأشار (هزاع ،1991)، إن فرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمر بالتشريعات الخاصة بالاستثمار. وكما لخص (محفوظ، 1990). المحددات المتعلقة بالاستثمار في ما يلي:

أولا: المحددات الاقتصادية: التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

1. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم: أي انه كلما زادت درجة الانفتاح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح. ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني ودرجة تركز الصادرات.
2. القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار الأجنبي, والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات فعندما يكون في حالة تزايد دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني, والعكس صحيح.إلى جانب ذلك, كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الارتفاع دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.

3. مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني: هذا يعني انه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار الأجنبي. ويستدل على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيها. فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني. وهناك مؤشر آخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي, والعكس صحيح.
4. قوة الاقتصاد الوطني: كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي ونستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي. والعكس صحيح .وكذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.
5. الخصخصة : خلال السنوات الأخيرة يلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص ولهذا انطلقت بعض الدول في خصخصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.
6. تثمين الموارد البشرية: إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
7. العمل على تشجيع واستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة: من خلال توافر البيئة الاستثمارية ودعم الدولة لهذه البيئة مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالأموال المحلية بحيث أن الدولة تحافظ على مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب.

ثانياً: المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي:

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل ضمن آليات السوق والحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي، والعكس صحيح. وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر وحروب

كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح. وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار, حيث تدعم هذه القيم والعادات على الانفتاح نحو استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية الكلية: فكلما كانت تحررية، ومرنة، وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة الأهداف وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جذابة للاستثمار الأجنبي. (محفوظ، 1990).

رابعاً: المحددات القانونية والتشريعية: التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وبه الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. كما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً: العائد على الاستثمار:القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد العالي بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية.

سادساً: الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني: نعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد في الدول محل الاعتبار وتتوقف هذه الطاقة على ثلاثة عوامل أساسية:

1. المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد .
2. القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد.
3. نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر (محفوظ، 1990).

ذكر اثر الخصخصة على جذب الاستثمارات

يمكن تعريف عملية الخصخصة بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب .وعلى الرغم من أن بيع الشركات المملوكة للدولة هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا وتعد الخصصة من الوسائل الحديثة في زيادة تدفق الاستثمارات على الدولة ومنها:

1. ضخ رأس المال من المستثمرين :تعاني العديد من الشركات المملوكة للدولة من نقص الاستثمار فيها نتيجة لخسائرها المزمنة أو نتيجة لحصولها على تمويل من الدولة، وتشتد حدة هذه المشكلة بين الصناعات الثقيلة على وجه الخصوص أو تلك التي تعمل في مجال التكنولوجيا مثل مجال الاتصالات .وهنا يمكن للخصخصة ضخ المزيد من الاستثمارات إما من خلال تمليك هذه الصناعات للأفراد، خاصة عندما يكون المالك الجديد مستثمر أجنبي.
2. خفض التكلفة /تحسين الكفاءة :يسهم الحد من العمالة الزائدة في رفع كفاءة العمل وتحسين الأرباح في الشركات التي تتجه إلى الخصخصة، كما أن كفاءة العمل تتحسن عندما يعتاد العمال على اتخاذ القرار ويشعرون بأهمية العمل بجد عندما يرون أن استمرارهم في وظائفهم لا تضمنه الدولة.
3. إدارة جديدة :عادة ما تكون القدرات الإدارية في معظم الشركات المملوكة للدولة أقل من المستويات المطلوبة عالميًا .ففي الدول النامية عادة ما تكون المرتبات في الشركات المملوكة للدولة أقل من مثيلاتها في القطاع الخاص .كما أن المشكلة في العديد من الدول هي افتقار المديرين في شركات الدولة إلى المعرفة الجيدة بالسوق التي تعد ضرورية من أجل إدارة الشركة بنجاح) مثل تحديد كم الإنتاج وسعره (لأن مثل هذه القرارات عادة ما تتخذ من أعلى، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة هؤلاء المديرين على اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تعظيم المكسب .وعلى الرغم من الضغوط السياسية التي قد تتعرض لها أية شركة، فإن شركات القطاع الخاص عادة ما تتمتع بحرية أكبر في التكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

4. التكنولوجيا والتدريب :عادة ما تضخ الاستثمارات والإدارة الجديدة تكنولوجيا جديدة، وهو أمر في غاية الأهمية لأن التكنولوجيا التي عفا عليها الزمن ونقص الاستثمار في تحديثها كان من العوائق الأساسية التي واجهتها الشركات المملوكة للدولة .وعلى الناحية الأخرى يمكن للتدريب الذي يحصل عليه المديرين والعاملين على حد السواء تحقيق فوائد كبيرة للشركات التي تتجه نحو الخصخصة.

2.2 الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بأشكال مختلفة ومن هذه الدراسات:

دراسة(أرشيد، 2008) بعنوان" العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1985-2005)" وتم الاستعانة بنموذج رياضي يتضمن مجموعة من المتغيرات ليتم فحصها مع المتغير التابع. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقات معنوية مرتفعة نسبيا وبدرجات متفاوتة بين كل من المتغيرات المستقلة (الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولوغاريتم شروط التبادل التجاري، ولوغاريتم حجم الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) ومن جهة يبين المتغير التابع المتمثل في نسبة الاستثمار المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى مما يجعل المتغيرات المستقلة ينظر إليها كمؤشرات مؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن متغير الناتج المحلي الإجمالي كان الأكبر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة(سميران،2007) بعنوان " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004)" فقد هدفت إلى اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2004)، حيث تم استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنيا (ARDL)، أذ نستطيع من خلاله تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات

المستقلة على مستوى زمني طويل وقصير المدى والتعرف على تأثير المتغيرات السابقة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل. وقد توصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي في الأردن ومحدداته (الاستثمار المحلي، والصادرات، ورأس المال البشري، والمؤسسات المالية) ، كما توصل إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وتوصلت أن للصادرات دور مهم في نمو الاقتصاد الأردني وهذا يتفق مع فرضية Export-Lead Growth Hypothesis وأيضاً تطور رأس المال البشري والمؤسسات المالية يسهمان في زيادة النمو الاقتصادي في الأردن.

وقد أكدت دراسة (Dritaski, et al., 2004) على وجود علاقة طردية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي لليونان خلال الفترة الزمنية (1960-2002).

دراسة (صادق، 2001). بعنوان " تعبئة رأس المال الدولي للتنمية الاقتصادية العربية مع إشارة خاصة إلى دور ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يوضح الباحث في جزء من دراسته دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية العربية مع إشارة خاصة لدور ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي إلى أن الدول العربية تحصل على 2.5% في المتوسط من مجموع التدفقات التي تصل الدول النامية خلال التسعينات. وكان نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر 4.4 مليار دولار. ويتركز معظمها في ست دول عربية (مصر، الأردن، المغرب، تونس، عمان، السعودية) وبالنظر لحجم هذه التدفقات يتبين مدى ضآلة ما تحصل عليه الدول الأنفة الذكر، مما يتعين عليها تعديل للسياسات المتبعة بحيث تتضمن محفزات لتدفق الاستثمارات الأجنبية في اقتصادياتها المحلية. وقد تنبأ الباحث إلى أن فجوة الموارد المالية في الأردن ستصل إلى حوالي 8% من الناتج الإجمالي خلال الخمس عشرة سنة الممتدة من عام 2002-2017، وحث الباحث تمويل هذه الفجوة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن الأردن من زيادة الاستثمار في اقتصادها وما ينقله هذا التمويل من منافع تأتي من نقل التكنولوجيا والخبرات في الإدارة والتسويق وقد خلص من بحثه أن محددات الاستثمار في هذه الدول محل الدراسة هي التنوع في الصادرات،

استقرار في سعر الصرف واتفاقات تجارة حرة مع اقتصاديات كبيرة الحجم كالاتحاد العربي.

دراسة (مشعل، 2001). بعنوان " أثر الانفتاح التجاري للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية: مالية ونقدية". لقد تم تصميم نموذج قياسي لهذه الغاية وتقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وقد طبق هذا النموذج على اقتصاديات خمس دول تختلف من حيث، درجة الانفتاح، وحجم السكان وحجم الاقتصاد، وهذه الدول هي: الأردن، مصر، اليابان، ألمانيا، وماليزيا. وتظهر نتائج الدراسة النظرية الموضوع إن الانفتاح التجاري يضعف قوة السياستين المالية والنقدية في التأثير على الاقتصاد في جميع الدول، مهما كان حجم اقتصادها. ولكن يزداد مدى إخفاق تلك السياسات كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج.

دراسة (عبد المنعم, 2001) بعنوان"الاستثمار الأجنبي في الأردن حجمه وهيكله واتجاهاته وآثاره التنموية" ركزت هذه الدراسة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن واتجاهاتها وآثارها على التنمية الاقتصادية. وقد أظهرت النتائج أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية كان ضعيف.

دراسة (الجنابي، 2000) بعنوان " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية – حالة اليمن " حيث تناولت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عامة وفي اليمن خاصة باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحاضر. وهدفت هذه الدراسة إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات التنمية الاقتصادية. وتوصلت إلى أن حجم الاستثمارات متواضع، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف. ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئاً لجذب هذه الاستثمارات، بالرغم من أن قانون الاستثمار تضمن العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني، إلا أن هذا القانون وتعديلاته لم يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع وذلك بسبب العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري.

دراسة (Oman, 2000) الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية والنمـو - مسح مختار" ركز في دراسته على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها المصالح المشتركة لطرفي الاستثمار. بمعنى أن تتقاسم هذه الأطراف فيما بينها العوائد المتأتيـة من هذا النوع من الاستثمار. ويتوقف حجم هذه العوائد على الـسياسات والممارسـات التي تحكم علاقة أطراف الاستثمار. ويضيف الباحث بأن هنالك عناصر تلعب دوراً في إيجاد علاقة عكسية بين رأس المال الأجنبي والادخار. وأورد بعض هذه العناصر مثل الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية وكذلك الكوارث الطبيعية إضافة إلى التغيـر المفاجئ في شروط التبادل التجاري.

دراسة (غرايبة وعزام، 1997). بعنوان " محددات الطلـب علـى الاسـتثمار الأجنبي في الأردن للفترة 1972-1992 "حيث هدفت الدراسة للكـشف عـن تلـك المحددات وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي المتخلف بسنة واحدة وعلاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي وكل من فتـرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأرقام القياسية لتكـاليف المعيـشة. وخلـصت الدراسة إلى نتيجة إيجابية بين كل من الصادرات والرقم القياسي لأسـعار الـواردات الأردنية من جهة والاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى ذلك أن أسعار الواردات مـن شأنها أن تجعل المستثمر الأجنبي متردداً أو حتى غير راغباً في الاستثمار في الأردن.

الفصل الثالث

الاستثمار في الجمهورية اليمنية

1.3 مقدمة:

بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 22 مايو 1990 كان من المتوقع أن يؤدي توحد الموارد البشرية والاقتصادية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، إلا إن الدولة الوليدة واجهت جملة من المشكلات الموضوعية والذاتية التي كان لها أثراً عكسياً على الاستقرار الاقتصادي فيها(عبده، 2002)، ويمكن تلخيص أبرز هذه المشكلات فيما يأتي:

توحيد السياسات الاقتصادية والمالية المختلفة التي كانت تميز شطري اليمن والتي نتج عنها حدوث جملة من الإرباكات في بدايات الوحدة.

توحيد الجهاز الإداري للشطرين عن طريق الدمج المباشر مما نتج عنه تضخماً وظيفياً يفوق الحاجة ويتجاوز حدود القدرة المالية للدولة. وقد ترتب على ذلك تضخم ميزانية الدولة وارتفاع معدلات العجز فيها.

اجتياح العراق للكويت وقيام حرب الخليج الثانية التي كانت من أهم تداعياتها عودة ما يزيد عن 800 ألف مغترب يمني من الدول الخليجية المجاورة، وتوقف التحويلات المالية التي كانت تأتي من قبل هذه الدول لليمن.

قيام حرب صيف 1994 كنتيجة لتوسع حدة الخلافات بين الأطراف المختلفة للوحدة اليمنية، وبدلا من تعبئة الموارد والإمكانيات التي وفرتها وحدة الشعب والأرض لتطوير قاعدة الاقتصاد الوطني، جرى تطويع موارد الدولة وإمكانياتها خدمة لأهداف الصراع السياسي الدائر، وبالتالي تبديد الموارد المحدودة للبلاد، ناهيك عن الخسائر البشرية والمادية التي نتجت عن الحرب.

يعتمد الاقتصاد اليمني على آلية السوق وإعطاء القطاع الخاص الريادة في إدارة عجلة التنمية من خلال مشاركة القطاع الخاص ودوره في إدارة وتوجيه الموارد واستغلالها، ويتسم الاقتصاد اليمني بطابعه التقليدي، إذ مازال قطاع الزراعة هو القطاع الأكثر استيعاباً للعمالة مع أن نسبة إسهامه في الناتج المحلي لا تعكس مكانته

في البنية الاقتصادية للبلد. ويعتمد الاقتصاد اليمني اليوم على قطاع النفط بشكل أكبر حيث يسهم هذا القطاع بالنسبة الأوفر في الناتج المحلي الإجمالي والتي تتراوح بين (30-40)%من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. (تقرير المشكلة السكانية والتنمية في اليمن، 2010).

2.3 معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن:

مما لا شك فيه أن التشطير ووجود نظامين متباينين ومختلفين في التوجه السياسي والاقتصادي كان من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ظهور العديد من الاختلال والمشكلات الاقتصادية التي لم تكن قائمة، وتقليل فرص التعاون الاقتصادي بين الشطرين، فكانت معظم الإمكانيات توظف في كل شطر لتعقب الشطر الآخر وتتبع خطواته وكشف عثراته، مشمولاً بنظام التسلح والحروب المتعاقبة التي خاضها شطري اليمن سابقاً(الأفندي، 1997).

وفي أوائل التسعينات ورغم ما حققه اليمن من إنجاز في تحقيق الوحدة بين شطريه فقد تعرض الاقتصاد لجملة من التحديات والصدمات الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي ورثت البلاد تراكمات الدولتين السابقتين بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تحمل الدولة الجديدة أعباء مالية كبيرة ساهمت في دخول اليمن في أزمة سياسية وحرب أهلية رافقتها خسائر وأموال كبيرة وتدمير للبنية التحتية كادت أن تعصف بالدولة الوليدة بالعودة إلى التشطير.

أما على الصعيد الخارجي فقد أدت أزمة الخليج الثانية إلى حدوث اختناقات في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتزايد المطالب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد نتيجة عودة المغتربين، كما توقفت القروض والمساعدات من الدول الخليجية والدول الأجنبية، والتي أدت إلى تحمل الدولة الجديدة أعباء مالية كبيرة ساهمت في دخول اليمن في أزمة سياسية وحرب أهلية رافقتها خسائر كبيرة (القطيبي، 2007).

إن قضية التنمية في اليمن أمر هام وضروري لتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين في كلا من نواحي تخفيف الفقر والاستقرار السياسي، كما أنها أيضاً قضية محورية في الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وتتطلب التنمية الفعالة نمواً

اقتصادياً عالياً وثابتاً، كما يجب أن تعتمد اليمن في اقتصادها على القطاعات غير النفطية لمواجهة التناقص في العائدات النفطية، بما يعني التحسين في عملية التنويع لصادراتها بالإضافة إلى تحسين مستوى القطاعات الاقتصادية ذات المعدلات العالية من العمالة. إن هذا الأمر يتوقف على مقدرة اليمن على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص المحلي بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تحسين البيئة العامة للأعمال التجارية في اليمن. وبالتالي فإن دعم ومساندة الاستثمار ضروري لتحسين هيكلية الحكم، ومحاربة الفساد وإزالة العقبات القوية التي تعيق الاستثمار والنمو.

واليمن يعمل حالياً على تحسين وإصلاح المؤسسات الرئيسية في اليمن، وعلاوة على ذلك، تجد الإصلاحات اهتماماً كاملاً ودعماً عريضاً على جميع المستويات الحكومية كما يتبين بشكل واضح في تصريحات رئيس الجمهورية في المناسبات العامة المختلفة. بل إن رئيس الجمهورية أكد مراراً عن عزمه على القيام بمعالجة القضايا الحساسة والمعقدة كالفساد، بشكل مباشر وصريح. وقد انبثق حشد من تحالف وطني فعال من جميع الاتجاهات والمستويات في الحكومة وخارجها لمساندة هذا المسعى.

وقد بدأت اليمن فعلاً في أوائل العام 2006م مجموعة من الإجراءات المعتمدة والطموحة نحو الإصلاح سميت بالأجندة الوطنية للإصلاح (NRA)، وذلك عبر التنسيق والدعم من قبل الشركاء الدوليين للتنمية. وكان الهدف العام من هذه الأجندة تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في اليمن. وقد نجم هذا الالتزام القوي في تبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية بعيدة المدى عن فهم واضح من جانب الحكومة اليمنية بأن هذه الخطوات نحو الإصلاح أمر حيوي في عملية التنمية، وفيما يلي أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في اليمن.

أولاً: عدم وجود تطور فعلي:

ما زال اليمن رغم دخول القرن الواحد والعشرين تعاني من التأخر في شتى نواحي الحياة المختلفة، بسبب وجود العديد من الرواسب والظواهر الاجتماعية التي ورثتها من العهود السابقة. إضافة إلى ذلك، يجد اليمن صعوبات في تحقيق نتائج إيجابية في العديد من المؤشرات الدولية. على سبيل المثال، حصل اليمن على المرتبة

رقم 133 من بين 169 بلدا في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ومصدره برنـامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد تم وضع اليمن في خانة الدول التي تعاني من تنمية بشرية متدنية، أي في الخانة السلبية. الجدير ذكره، يتم تصنيف الدول علـى هـذا المؤشـر الحيوي نتيجة أدائها على ثلاثة معايير وهي العمـر المتوقـع عنـد الـولادة ونـسبة المتعلمين, إضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن اليمن لا يتمتع بترتيب إيجابي على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية، حيث حل في المرتبة رقم 146 من بين 178 بلدا في تقرير مدركات الفساد لعام 2010 بالتزامن مع دول أخرى منها ليبيا وهايتي. فالأمية ما تزال متفشية في اليمن بنسبة مرتفعة تصل إلى حوالي 56% من إجمالي السكان، ترتفع النسبة بـين الإناث لتصل إلى 65% من إجمالي عدد الإناث(تقرير المشكلة السكانية والتنمية فـي اليمن، 2010).

كما يتميز اليمن بوجود تكويناتها القبلية، وتحتل مكانة بارزة في المجتمع، فكانت القبيلة مصدر القوة الأساسية لأي قوة أو سلطة تحكم اليمن، كما أن عوامـل الثبـات والاستقرار كان في الغالب مصدرها القبيلة نفسها وعلى الرغم مما تحمله القبيلة مـن معاني سامية من الكرم والأخلاق وإحالة المظلوم والحفاظ علـى العـادات والتقاليـد الجميلة إلا أنه من الملاحظ أن دور القبيلة للأسف قد تغير فأصـبحت القبيلـة تعنـي العصبية الضيقة، أو قضايا الثأر أو اختطاف الأجانب والسياح أو الاقتتال مـع قبيلـة أخرى، كما أن القبيلة قد توغلت في مختلف القطاعـات فأصـبحت عمليـة توزيـع المناصب والوظائف والمراكز الحساسة في أجهزة الدولة المدني والعسكري تقوم على أساس الانتماءات القبلية أو الطائفية التي تعد هي الأخرى آفة من الآفات التـي تهـدد الوحدة الوطنية والفكرية، مما أدى ذلك إلى انتشار المزيد من المـشاكل بـين أفـراد المجتمع والإحساس بالفوضى والظلم والبحث لأفراد المجتمع عن القبيلة التي تـستطيع توفير القوة والدعم والحماية. حيث يبلغ معدل السكان المقيمين في الريـف (القبائـل) 71.3% من إجمالي عدد السكان، والجدول(1) يوضح مؤشرات السكان الديموغرافية في اليمن خلال الفترة (2004–2009):

الجدول رقم (1)

عدد سكان اليمن بين 2004-2009

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي السكان المقيمين في الريف والحضر معا	19,685,161	19,983,000	20,589,919	21,209,379	21,843,554	22,492,035
السكان المقيمون حسب الحالة الحضرية						
الحضر	5,637,756	5,724,315	5,905,721	6,091,320	6,281,475	6,475,802
	28.64%	28.65%	28.68%	28.72%	28.76%	28.79%
الريف	14,047,405	14,258,685	14,684,199	15,118,059	15,562,079	16,016,233
	71.36%	71.35%	71.32%	71.28%	71.24%	71.21%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

ثانياً: الفساد المالي والإداري:

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري المتفشي في الدولة تعد من أكثر التحديات التي تواجه اليمن الموحد حيث أصبحت ظاهرة الرشوة والفساد سلوكا شائعا يمارسه ويفاخر به بعض الذين ينتسبون إلى المؤسسات الإدارية الهامة، وحقيقة الأمر أن هناك مظاهر أصبحت بارزة للعيان كالعقارات والبيوت الفاخرة ومظاهر الاغتناء مثل السيارات الفارهة والأرصدة المالية والبذخ الكبير في السلوك الاستهلاكي اليومي وفي المناسبات الاجتماعية.

إن القطاع النفطي هو الأكثر فساداً بين القطاعات الحكومية في اليمن حيث يستشري الفساد في قطاع النفط بنسبة 87.2% يليه القطاع العسكري 61.8%، ثم القطاع الأمني بـ60.9%، يليه القطاع الصحي بنحو 53.6% وجاء في المراتب

التالية القطاع الدبلوماسي بـ48.1%، ثم القطاع السمكي بـ35.4% يليه القطاع الزراعي بنسبة 33.6%. (تقرير المشكلة السكانية والتنمية في اليمن، 2010).

إن استغلال المنصب الوظيفي هو أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في اليمن في القطاع الحكومي يليه الرشوة ثم الوساطة فالاختلاس ثم الابتزاز، في حين يأتي التزوير ضمن قائمة مظاهر الفساد الهامشية. وتعود أسباب انتشار الفساد إلى ممارسات كبار الموظفين بنسبة 70%، فيما عزا 61.81% سبب انتشار الفساد إلى عدم مؤسسية الحكم. (تقرير المشكلة السكانية والتنمية في اليمن، 2010).

ثالثاً: المشكلة السكانية:

في ظل أعباء الإعالة المرتفعة لصغار السن و كبار السن وأعباء إعالة الفئات النشطة اقتصاديا نفسها والتي تزيد في أجماليها عن 400 %، كل ذلك ينعكس سلباً على إمكانية تحسين حياة الأفراد والأسر والمجتمع في اليمن ولن يحقق النمو المرجو لزيادة الاستثمار في الجوانب الإنتاجية الأساسية في ظل منافسة عالمية كبيرة.

إن عدد سكان اليمن تضاعف خمس مرات خلال أربعة وخمسين عاماً ليرتفع من 4,3 مليون نسمة عام 1950 إلى 22,5 مليون عام 2009. (تقرير المشكلة السكانية والتنمية في اليمن، 2010). من المتوقع أن يصل عدد سكان اليمن إلى 61 مليون نسمة بحلول عام 2035، في حال ثبات معدل الخصوبة على ما هي حالياً، ويمكن أن يصل إلى 43 مليون نسمة طبقاً لافتراض انخفاض الخصوبة. أما البديل المتوسط والمتمثل في انخفاض الخصوبة إلى 3.3 مولودا عام 2025 وثبات هذا المعدل حتى نهاية الفترة 2035 فسوف يصل عدد السكان إلى 46 مليون نسمة. (الميتمي، 2000).

إن السكان مصدر الموارد البشرية في أي مجتمع، والتعليم هو الأداة الرئيسية في تحويل هذه الموارد إلى قوى فاعلة تخدم عملية التنمية الشاملة، وبدونه تصبح هذه الموارد عبئاً وليس مورداً للتنمية.

إن النمو السكاني المتزايد يؤدي إلى زيادة الضغط والطلب على الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان كالغذاء والماء والكهرباء، الأمر الذي ينتج عنه اختلال بين ما هو متاح ومحدود، وما هو مطلوب وكبير، وهذا التحدي ينعكس على تلبية

احتياجات السكان الآنية والمستقبلية، لافتا أن الزيادة السكانية تعني انخفــاض حــصة الفرد من موارد الأرض والماء والكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى، فعلى الدولــة السعي نحو زيادة الموارد المالية من خلال الاستثمار الأجنبي في زيادة دخــل الفــرد بشكل عام .(مقبل وشرف، 2000).

رابعاً: مشكلة البطالة:

عقب تحقيق الوحدة اليمنية بدأت مشكلة البطالة تتصاعد وتتفاقم يوما بعد يــوم، واستمرت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر، وفي دراسة للبنك الــدولي أشــارت أن معدلات البطالة في اليمن مرتفعة وبنسبة أكبر من معدلات الإحصائيات الرسمية حيث تتراوح ما بين 25-35%، في حين رأى أحد الباحثين أن هذه النسبة لا تتناسب مع ما يشاهد في الواقع اليمني، فإنها نسبة عالية تنذر بالاقتراب من كارثة اجتماعية وسياسية محققة(القطيبي،2007).

خامساً: المشكلة المائية:

يعدُّ اليمن من ضمن البلدان الفقيرة، حيث أن مواردها محدودة جــداً، فمعــدل نصيب الفرد من المياه لا يتجاوز 11% من نصيب الفرد في الشرق الأوسط وشــمال أفريقيا، ولا يصل إلى 2% من معدل نصيب الفرد في العالم، كما أن اليمن تفتقد إلــى وجود مصادر مائية سطحية دائمة ومتجددة "انهار وينابيع" ومعدل سقوط الأمطار فــي البلاد يعد من أقل المعدلات في العالم حيث تتراوح معدل سقوطه السنوي ما بين 50-1200 ملم.

وفي ظل محدودية الموارد فإن اليمن تواجه مشكلة وأزمة مائية حقيقية تجعلهــا من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في اليمن مستقبلاً. وأظهــرت مشكلة المياه آثاراً وانعكاسات اقتصادية واجتماعية عديدة مباشرة وغير مباشرة، فقــد أضرت بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني والنباتي وأثرت على إنتاجيته، وأدت إلــى ارتفاع التكاليف الاقتصادية، وإعاقة مشروعات التنمية الحضرية والصناعية، وأظهرت بوضوح عدم عدالة توزيع واستخدام المياه، كما تسببت المشكلة في ظهــور خلافــات ونزاعات اجتماعية حادة في كثير من مناطق اليمن.

وقد طرح البنك الدولي مسألة إدارة الطلب على المياه كأحد الحلول المهمة لمشكلة المياه، تتمثل في التعامل مع المياه كسلعة تجارية يجب أن يتم تسعيرها بقيمتها الحقيقة في السوق مع توفير الأنظمة والهياكل الإدارية لإدارة المياه بكفاءة أفضل، ولكن عند النظر لهذا الطرح لابد من إدراك أن قوى السوق والعرض غير كافية لإدارة المياه في اليمن وتوزيعها لسبب بسيط أن الأحواض المائية ستنضب في غضون سنوات قليلة إذا استمر التوسع في زراعة محصول القات والمحاصيل الأخرى التي تعتمد على المياه الجوفية، لأن حجم المياه المستخدم لزراعة القات مثلا تساوي عدة أضعاف حجمه في زراعة المحاصيل الأخرى كالحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه، لذا فإن مسألة التدخل الحكومي بواسطة القانون والأنظمة والحوافز يعد ضرورياً للحد من استنزاف الموارد المائية.(القطيبي،2007).

سادساً: المشكلة الغذائية:

يعاني اليمن كغيرها من الدول النامية من فجوة غذائية يمكن تلمسها عن قرب من خلال التركيز على محصول القمح والذي يمثل سلعة كبيرة للمواطن اليمني ويشكل ما يقارب من 75% من النمط الغذائي للمستهلك(الحاج، 2004). وتبرز جملة من الأسباب لنشوء الفجوة الغذائية في اليمن من أهمها النمو المتسارع للسكان بمعدلات عالية تفوق حجم الطاقة الإنتاجية، وهجرة العمالة الزراعية وما يترتب عليه من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة التي حصلت في اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية والتي أدت إلى إحداث تغير كبير في نمط الاستهلاك الغذائي للسكان نتيجة للتطور الذي حصل لوسائل الاتصالات وعودة المهاجرين الذين يحملون عادات جديدة من أنظمة غذائية للبلدان التي زاروها والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات الغذائية مما ساعد على زيادة الفجوة الغذائية في اليمن(القطيبي، 2007).

إن التغلب على الفجوة الغذائية القائمة بين الإنتاج والاستهلاك تعد من أهم التحديات التي تواجه اليمن في المستقبل، فالصورة الحالية للأمن الغذائي اليمني لا يعكس وضعاً طبيعياً، واستمرار اليمن في تبعيتها للعالم الخارجي في استيراد السلع الغذائية الرئيسية سوف يتيح للدول المتقدمة اقتصادياً والمنتجة لهذه السلع من استخدام الغذاء كسلاح أو ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتنفيذ مصالحها في المنطقة والعالم.

سابعاً: مشكلة التهريب (الاقتصاد الخفي):

أصبحت ظاهرة التهريب في اليمن ظاهرة مركبة تعكس حالات الخلل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبالتالي فإنها تشخص كقضية لها علاقة بالأمن القومي اليمني.

وقد تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير بعد تحقيق الوحدة، وأصبحت أكثر انتشاراً في البلاد، فهناك مجموعة من الأشخاص يقومون بتهريب أعداد هائلة من السلع المهربة سواء من السلع الكمالية أو شبه الكمالية، ولم يقتصر التهريب على هذه السلع بل امتد ليشمل السلع الغذائية والمنتجات الدوائية والعلاجية، والعملات والمعادن النفسية والسيارات والسبائك الذهبية وغيرها من السلع التي تدخل السوق اليمنية عبر منافذ التهريب البرية والبحرية على نحو شملت معظم محافظات الجمهورية، وقد بلغ عدد المنافذ التي تعبر منها السلع المهربة إلى حوالي 95 منفذاً.

ولا يخفى أن للتهريب أضراراً اقتصادية واجتماعية وصحية كثيرة يمكن إيجاز بعض منها في الآتي:

1. حرمان خزينة الدولة لأحد أهم مصادر الإيرادات العامة والمتمثلة في الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المهربة التي تصل إلى ملايين الريالات، مما يضعف من قدرة الدولة على عمليات التوسع في الإنفاق العام والقيام بالاستثمارات العامة وتوفير خدمات التعليم والصحة(غانم والمسيبلي، 2003).
2. الإخلال بشروط المنافسة في غير صالح السلع المنتجة محلياً أو السلع المستوردة بصورة قانونية، وبالتالي تكون المحصلة النهائية هي تدمير القطاع الصناعي الوطني والاستثمار بشكل عام، ويترتب على ذلك إغلاق بعض الصناعات الوطنية وبالذات الناشئة والوليدة نظراً لعدم قدرتها على المنافسة، وهو ما حدث بالفعل إذ شهد عام 1998 إغلاق حوالي 39 مصنعاً بسبب عدم قدرتها على الاستمرار في الإنتاج(مقبل، 2000).
3. تنشيط خروج رؤوس الأموال إلى الخارج سواء لشراء السلع المهربة أو القيام بنشاط تهريب معاكس في ظاهرة هروب وتهريب العملة الصعبة إلى الخارج.

4. الإضرار بصحة الفرد في المجتمع اليمني، حيث تسبب هذه الظاهرة أضـــراراً ومخاطر بليغة على المستهلك كون البضائع المهربة لا تخضع للرقابة والفحص الصحي وأغلب البضائع للمواد غير مطابقة للمواصفات والمقاييس وأغلبها غير صالح للاستهلاك البشري ومدة صلاحيتها منتهية، مما ينعكس سلبا على صحة وحياة الفرد في البلاد.

ثامناً: ظاهرة الإرهاب:

لم يتأثر الشعب اليمني من ظاهرة الإرهاب في اليمن إلا منذ عقد مـــن الــزمن خصوصا في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث مرت اليمن بجملة من التحديات والمصاعب في إطار تنامي هذه الظاهرة التي تجسدت في أعمـــال عنف وخطف وتخريب مختلفة قامت بها جماعات متفرقة خارجة عن النظام والقـــانون أثرت على التنمية والاقتصاد سلباً، وعلى علاقـــات الـــيمن الدوليـــة وســـمعتها فـــي الخارج(محي الدين، 2001).

وقد ألقت هذه الظاهرة بظلالها القائمة على عملية التنمية في الـــيمن، وألحقـــت أضرار فادحة في جميع المجالات المختلفة وعلى رأســـها المجـــال الأمنـــي والمـــال الاقتصادي، ففي المجال الأمني ساهمت العمليات الإرهابية في تفويض وتهديد الأمـــن والاستقرار والسلام الاجتماعي والوطني من خلال إحداث الدمار والتخريب وإرهـــاق النفوس البريئة من ضحايا العمليات الإرهابية، ونشر الخوف والرعب والجريمة فـــي المجتمع, بالإضافة إلى تحمل الدولة أعباء وتكاليف مالية إضافية تمثلت في زيادة تكلفة الحملات العسكرية والأمنية التي تتحـــرك لمتابعـــة خـــاطفي الأجانـــب ومطـــاردتهم ومحاصرتهم والقبض عليهم، فضلاً عن زيادة قوات الأمن والمعدات اللازمة له فـــي الموانئ الهامة من أجل حماية السفن التجارية الداخلة إلى موانئ اليمن والعـــابرة مـــن تعرضها لأي أعمال إرهابية وغيرها من الأعباء المالية التي كلفت الدولة اعتمـــادات إضافية كبيرة كانت ستوظف في مجالات التنمية وتطوير المناطق النائية التي ما زالت تفتقر للكثير من المشاريع الخدمية(الميتمي، 2000).

أما في المجال الاقتصادي فقد ألحقت الأعمال الإرهابية خسائر كبيـــرة بـــأداء القطاعات الاقتصادية، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على النمـــو الاقتـــصادي فـــي

البلاد. ففي القطاع السياحي تضررت المنشآت السياحية نتيجة توقف الأفواج السياحية وإلغاء الحجوزات، وتم إغلاق العديد من الفنادق والوكالات السياحية، ومكاتب خدمات السفر والسياحة، وتسريح أعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في المنشآت السياحية وانخفاض أعداد السائحين القادمين إلى اليمن.

وفي قطاع النقل أثرت العمليات الإرهابية تأثيراً كبيراً في النشاط الملاحي في مختلف الموانئ اليمنية، حيث قامت بعض الشركات الملاحية التي كانت تستعمل ميناء عدن كمحطة توزيع للمنطقة بالانتقال إلى موانئ "دبي" و"جيبوتي" و"جدة" وذلك نتيجة زيادة أقساط التأمين على البواخر والبضائع الواصلة إلى الموانئ اليمنية والتي وصلت إلى نسبة 300% تحت مسمى مخاطر الحرب. وقد قدرت الخسائر في هذا القطاع بحوالي 15 مليون دولار شهريا.

أما بالنسبة لقطاع الاستثمار فكان من أكثر القطاعات تضرراً بالعمليات الإرهابية، فقد أحجمت بعض الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال عن تنفيذ مشاريع استثمارية مسجلة، ولا يمكن نسيان الأثر السلبي الذي خلفته العمليات الإرهابية على القطاع الرئيسي – للاقتصاد وهو النفط، حيث تعرض هذا القطاع للعديد من تقلبات الأسعار وزيادة في رسوم النقل نتيجة تفجير ناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج"، مما أدى إلى توقف بعض الشركات عن أعمال التنقيب في القطاعات النفطية، وجعل الكثير من مشتري النفط يتجهون إلى الشراء من مناطق أخرى غير اليمن(محي الدين، 2001).

3.3 المناخ الاستثماري في اليمن:

تشير الاتجاهات نحو توفر مناخ استثماري إلى مجموعة من العوامل والظروف التي تؤثر بشكل مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية لاسيما العديد من العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية وهذه العوامل متداخلة تؤثر بصورة مباشرة على توطين الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية(الجنابي، 2000). يمكن تقسيم عناصر المناخ الاستثماري إلى (غانم والمسيبلي، 2003):

أولاً: الوضع الاقتصادي.

يشمل الوضع الاقتصادي البنية التحتية والسياسات الاقتصادية، فعدم استقرار هذه السياسات يؤثر سلباً في معدل العائد الصافي المتوقع من الاستثمار وقد اتبعت الحكومة اليمنية إلى المحاولة إلى جذب الاستثمارات في مختلف القطاعات بهدف زيادة معدلات التصدير وتنويعه وزيادة معدل النمو(السنفي، 2004). ومن العناصر الأخرى التي تدخل تحت مظلة الوضع الاقتصادي النظام المصرفي وحجم السوق، فكلما كان هناك سوق أكثر اتساعاً مكن ذلك المشروعات من الوصول إلى الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية، وازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد (غانم والمسيبلي، 2003). وفيما يلي أهم المكونات للوضع الاقتصادي كأحد عناصر المناخ الاستثماري في اليمن وهي:

1. البنية التحتية:

يعدّ توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات التعليمية عامل رئيسي يحفز على الاستثمار، وتخلفها يمثل إحدى المعوقات الأساسية التي تحد من صعوبة القيام بالنشاط الاقتصادي ويزيد من تكاليف التشغيل وربما إلى حدود التكلفة المانعة، فالنقص الكبير بالكم والكيف في خدمات البنية التحتية أدى دوراً مهماً في إعاقة تنفيذ المشروعات الاستثمارية في الجمهورية اليمنية كما أنها تعيق تنفيذ المشروعات في المواعيد المحددة لها ومن ثم زيادة التكلفة الاستثمارية، فرغم أن الحكومة قد شرعت تقدم مجهوداتها الكبيرة منذ أوائل السبعينيات في إنشاء مشروعات البنية التحتية وتوسيعها إلا أن هناك قصوراً لا يزال قائماً في عدم كفاية تلك البنية التحتية.

2. السياسة الاقتصادية:

يثير التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح الذي يتوقعون الحصول عليه.

3. السياسة المالية:

عانى الاقتصاد اليمني منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي متغيرات غير متوقعة من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في إعادة توحيد شطري اليمن وتحقيق الوحدة اليمنية المباركة في يوم 22 مايو 1990 وما ترتب عليه من دمج نظامين اقتصاديين مختلفين (نظام رأسمالي في الشمال ونظام اشتراكي في الجنوب) وما رافق ذلك من أزمات أثرت على مسار التنمية وعطلت السياسات الاقتصادية، كما أثرت حرب الخليج الثانية (90-1991) والتي نتج عنها عودة حوالي 800 ألف مغترب يمني من دول الخليج العربي، وتعليق هذه الدول وغيرها العون الخارجي لليمن. وقد ترتب على ذلك صعوبات اقتصادية جرّت اليمن إلى حافة الهاوية، وتمثلت في تراجع معدلات الأداء الاقتصادي العام وتدني الإنتاجية ومن ثم مستوى المعيشة، وتزايد عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف العملة الوطنية، فضلاً عن تزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتراكم متأخرات أعباء الدين العام الخارجي. وانطلاقاً من هذه الأوضاع كان لا بد من دور للسياسة المالية في توجيه تلك المتغيرات إلى المسارات التي تكفل إنجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ صار للحكومة بموازنتها العامة دور فاعل وقوي في إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان كفاءة فاعلية استخدام الموارد مع تحقيق نمط أفضل لتوزيع الموارد وضمان وصولها إلى الأفراد.

وفيما تسعى الحكومة اليمنية كبقية حكومات البلدان النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فإنها تولي السياسة المالية اهتماماً خاصاً كونها تحتل مركز الأهمية من بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وإحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية، وتعد الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية بيد الحكومة في تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة باعتبارها منظومة من الأدوات والسياسات التي تستخدمها الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

إن سياسة برامج الإصلاح الاقتصادي تعد وصفة عامة جرى تعميمها على البلدان النامية، ومن ثم لم تراعي الهياكل الاقتصادية والخصائص الاجتماعية لكل

دولة، والقيود التي تحول دون نجاح تلك السياسات، فضلاً عن التناقض بين برامج التثبيت وبرامج التكيف، مما قاد إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وخضعت تلك البرامج للتبدل والتغيير، وطالها النقد ليس من قبل مراكز البحث العلمي في العالم بل من قبل المؤسسات الراعية لها نفسها.

ولتقويم السياسة المالية في اليمن على الرغم من نتائجها السلبية فقد كانت لها بعض التوجهات الايجابيات تمثلت في تدني الإنفاق الجاري، والتركيز على الإنفاق الاستثماري والاجتماعي خصوصاً الإنفاق على الصحة والتعليم وإصلاح القطاع العام وإلغاء التشوهات في الهيكل الضريبي، لكن تلك المنطلقات بقيت حبراً على ورق. ومن الايجابيات أيضاً تخفيض المديونية الخارجية، وإلغاء بعض بؤر الفساد التي كانت مرتبطة بتعدد أسعار الصرف وتراخيص الاستيراد والدعم والتحويلات. فضلاً عن وقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم والتدهور في سعر العملة الوطنية والعجز في الموازنة العامة والميزان التجاري، لكن استمرار التحسن في تلك المؤشرات يعود بشكل أساس إلى تدفق عوائد النفط والتي انعكست في التحسين في مجمل المتغيرات الاقتصادية(عبدي ومنيعم، 2004).

وبالتزامن مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ترعرع الفساد وزادت مخالبه، الأمر الذي أدى إلى إجهاض سياسة الإصلاح المالي، وتزايد إهدار مشروعات القطاع العام، وضياع الإيرادات العامة، تمثل ذلك من خلال إقصاء الكوادر الجيدة، وإحلال التوظيف وفقاً لدرجة الولاء للسلطة بدلاً من مبدأ الكفاءة، فضلاً عن تفريخ هياكل زائدة قادت إلى مزيد من إهدار المال العام. كما قاد الفساد إلى إيجاد بيئة طاردة للاستثمار الخاص، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية و تزايد معدلات الفقر والبطالة(الميتمي، 2000).

4. السياسة النقدية:

نظراً للاختلال التي عانى منها الاقتصاد اليمني خلال الفترة (1990-1994م)، وبخاصة في جانبه النقدي، والتي من أهم ملامح هذه الاختلال النقدية، عدم وجود سياسة نقدية سليمة واضحة المعالم، تدار وفقاً لإستراتيجية محددة وبما يخدم متطلبات الاستقرار النقدي والاقتصادي. واتسمت السياسة النقدية خلال تلك الفترة بالتبعية شبة

الكاملة للسياسة المالية. نظراً لكل ذلك اتبعت اليمن برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي بالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، ركز في جانبه النقدي تحسين أداء السياسة النقدية وتفعيل دورها في الإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال التركيز على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وتحسين استقلالية الـــسياسة النقدية عن السياسة المالية(محي الدين، 2001). نلاحظ حدوث تحسن نسبي فـــي أداء السياسة النقدية خلال الفترة(1995-2009م) مقارنة بالفترة (1990-1994م) نتيجـــة لإدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، والتطورات في مؤشـــرات الـــسياسة النقديـــة ومؤشرات العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وكذلك وجود إجراءات السياسة النقدية في الحد من عجز ميزان المدفوعات، وفي علاقتها بالسياسة الماليـــة، غيـــر أن ذلك لم يكن بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وبخاصة فيما يتعلق بـــدور الـــسياسة النقدية في الحد من العجز في ميزان المدفوعات(الميتي، 2000).

5. سياسة سعر الصرف:

إن موقف ميزان المدفوعات هو أهم العوامل المحددة لـــسعر صـــرف الريـــال اليمني، حيث أن موقف هذا الميزان يختزل معظم تأثيرات العوامل الحقيقية المحـــددة لعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف المحلية.كذلك فإن مستوى الأسعار كان بجانب موقف ميزان المدفوعات أحد العوامل الهامة المـــؤثرة، والـــذي يختـــزل تأثيرات الضغوط التضخمية (مثل: صافي فائض الطلب الإجمالي، والإفراط النقـــدي، وتأثير رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية والنفطية) في سعر صرف الريال. وقد أكد التقدير القياسي لمحددات سعر صرف الريال اليمني أن ميزان المـــدفوعات هـــو العامل الأهم في تحديد سعر صرف الريال بالإضافة إلى مـــستوى الأســـعار المحليـــة (هزاع، 1991).

إن سعر صرف الريال اليمني تحـــدده عوامـــل اقتـــصادية تعكـــس الفجـــوات الاقتصادية البنيوية في الاقتصاد اليمني، وأهمها فائض الطلب الإجمالي، مما يـــستنتج منه أن استمرار وجود فجوة الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي يفسر استمرار ارتفـــاع سعر صرف الريال اليمني في الفترة (1990-2008م).

لم تنجح سياسة تعويم سعر صرف الريال (تخفيض قيمة الريال اليمنـــي) فـــي تحسين معالجة اختلال ميزان المدفوعات، نتيجة ضعف مرونات الطلب السعرية على كل من الصادرات والواردات، ومرونة عرض السلع المعدة للتصدير. ومع أن فـــشل سياسة تعويم الريال في تحقيق التوازن الخارجي ربما دل على أنها قد اعتبرت هـــدفاً وسيطاً وليس أداة لتحقيق التوازن الخارجي، في الأجل القصير، إلا أن هذا الاعتبـــار كان يستدعي توفر شرط هام وهو أن يتزامن ذلك مـــع تنميـــة القـــدرات الإنتاجيـــة للاقتصاد اليمني، بما يمكّنه من تحقيق التوازن الخارجي. وباستمرار وجود الاخـــتلال البنيوي الخارجي، فإن ذلك يهدد استمرار استقرار سعر الصرف، ويستبعد قدرة سياسة التعويم المتبعة في التأثير إيجابياً في موقف ميزان المدفوعات، والاستفادة من الميـــزة التنافسية التي يقدمها انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالخارجية. وإذا كان اســـتقرار سعر صرف الريال في الأجل القصير يعتمد على قدرة البنك المركزي اليمنـــي فـــي تمويل فائض الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف المحلـــي، إلا أن ذلـــك يجعل الركون لتدخلات البنك المركزي في الأجل الطويل إجراءاً يخفي مخاطر كبيرة، أهمها: ارتفاع سعر صرف الريال الحالي إلى مستويات أعلى إذا ما تدهورت مؤشرات الأداء الخارجي، وانخفضت الاحتياطيات لدى البنك المركزي.وبالإضافة إلى ما ســـبق كان تأثير سياسة تعويم سعر صرف الريال في معظمه ايجابياً في الموازنة العامة، في حين كان تأثيرها سلبياً في المستوى العام للأسعار. أن سياسة تعويم الريال قد نجحـــت في تحقيق استقرار سعر صرف الريال، وأسهمت في تحسين موقف الموازنة العامـــة. في حين كان تأثيرها ضعيفاً في باقي عناصر الاستقرار الاقتصادي اليمنـــي، وعلـــى رأسها الموقف الخارجي. (تقرير الاستثمار العالمي، 2000).

6. الجهاز المصرفي والمالي:

شهدت الجمهورية اليمنية خلال السنوات العشر الأولى من عمرها تطوراً فـــي مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كان للقطاع المصرفي والمالي نصيب كبيـــر من ذلك التطور. ولم يقتصر تطور القطاع المصرفي والمالي على النمو الكمـــي مـــن خلال زيادة عدد مؤسساته ونمو حجم الودائع والائتمان، وإنما تعداه إلى تطور نـــوعي

تمثل في إنشاء بنوك إسلامية تمارس أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى طرح أذون الخزانة والتوسع في استخدام بطاقات الائتمان ونظم الصرف الآلي.

ويأتي البنك المركزي في قمة هرم الجهاز المصرفي اليمني الذي يتكون من 16 مصرفاً و152 فرعاً لهذه البنوك منتشرة في عموم محافظات الجمهورية مقارنة بـ11 بنكاً عند قيام دولة الوحدة أربعة منها أجنبية، ويمكن تصنيفها وفقاً للشكل القانوني إلى تسعة بنوك برأسمال وطني (100٪) وأربعة فروع لبنوك أجنبية وثلاثة بنوك برأس مال مشترك (وطني/ أجنبي). كما تصنف وفقاً للنشاط الأساسي إلى 10 بنوك تجارية تعنى بتمويل العمليات التجارية قصيرة الأجل وثلاثة بنوك متخصصة تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، وثلاثة بنوك إسلامية أعطاها قانون المصارف الإسلامية مساحة واسعة من النشاط بما يتلاءم مع طبيعتها. وتستهدف جميع هذه البنوك بحكم طبيعتها التجارية والاقتصادية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي(الأفندي، 1997).

هذا وتهدف السياسة الاقتصادية في اليمن إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة بما في ذلك الاستثمارات الخارجية. ويعتبر دور القطاع المالي مهماً لتحقيق هذا الغرض حيث يقوم بتعبئة المدخرات وتخصيصها وفق الأهداف والأولويات. وقد استدعى ذلك وضع إطار تنظيمي شفاف للجهاز المصرفي يضمن تنفيذ تعليمات السلطة النقدية (البنك المركزي)، والتوجيه الجيد للبنوك، والإدارة الاحترافية التي تعمل وفق معايير احترازية وبيئة تنافسية لتعزيز ثقة المودعين وتعبئة المدخرات. وقد تجاوز القطاع المصرفي الصعوبات والمعوقات التي واجهته في النصف الأول من عقد التسعينات وأضعفت قدراته من خلال تبني وتنفيذ برنامج لإصلاح القطاع المالي. كما تجرى التهيئة والتحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية خاصة بعد أن استكملت الدراسات اللازمة لذلك. (تقرير الاستثمار العالمي، 2000).

7. حجم السوق:

يعدّ حجم السوق أحد العناصر الأساسية في المناخ الاقتصادي الملائم لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها وذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محلياً أو خارجياً. وعلى الرغم من الكثافة السكانية في اليمن والبالغة 22.5 مليون نسمة في عام 2009، إلا أن الفقر الذي تعاني منه أغلبية السكان والذي وصلت

نسبته عام 2009 إلى 34.78% (تقرير الاستثمار العالمي ، 2000)، إن السوق اليمنية تعد من الأسواق المتجهة نحو التطور في المستقبل القريب. إلا أنه يمكن التغلب على محدودية السوق المحلي الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي بالاستفادة من أسواق الدول الخليجية المجاورة التي يمتاز سكانها بارتفاع مقدرتهم الشرائية.

ثانياً: الوضع السياسي والأمني:

تمثل الظروف الأمنية والسياسية المستقرة لبلد من البلدان عاملاً من أهم العوامل المشجعة لحركة رؤوس الأموال، وإنشاء المشروعات الجديدة الساعية إلى الربح، فلا يتمكن أي بلد من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً، وتلاشت مخاطرة المختلفة إلى حدها الأدنى. وتشهد الحياة السياسية في اليمن استقراراً سياسياً يقوم على مجموعة من المرتكزات تشكل في مجموعها قوة داعمة لتوفير مناخ جانب للاستثمارات الأجنبية (غانم, المسيبلي,2003).

ثالثاً: الوضع الإداري والقضائي:

تعاني الإدارة من العديد من المؤتمرات السياسية والقانونية والبيروقراطية ونقص الخبرات الإداري والأطر الفنية المتخصصة، وقلة القيادات المؤهلة اللازمة لإدارة المصالح الاقتصادية، يضاف إلى ذلك غياب الشفافية في الواقع اليمني، وانعدام الإحساس بالوقت وقيمته وأثره في القرار الاستثماري لدى الغالبية ممن لهم صلة بتسيير العمل الاقتصادي والاستثماري. إن الشفافية مطلوبة للتعامل مع المستثمرين، ولابد أن يكون كل ما يتعلق بالتعامل مع الاستثمار والتجارة والنشاط الاقتصادي واضحاً ومعلناً لا لبس فيه، ولا يحتاج إلى أي تفسيرات أو تأويلات من قبل الموظفين واتخاذها وسيلة للضغط على المستثمرين لابتزازهم، كما لابد من توفير حد معقول من القدرة على التفاعل مع طلبات المستثمرين ومشكلاتهم، والرد على طلباتهم وحل مشكلاتهم بالسرعة المناسبة، وأن تكون هناك قنوات معروفة للتظلم. من ناحية أخرى يعد القضاء العادل من أهم متطلبات النهوض بالاستثمار، ويعدّ عدم توافر ذلك من أهم أسباب عزوف المستثمرين. وعلى الرغم من الضمانات الدستورية الخاصة بالاستقلال السلطة القضائية إلا أن صفة الاستقلال لم تتحقق لها.

رابعاً: الوضع القانوني:

تبنّى اليمن الموحد أنظمة وقوانين أكثر انفتاحاً على الخارج، وسعى إلى جذب الاستثمارات الواردة من الخارج وتشجيعها، وقدّم العديد من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمرين. ومن هذه القوانين قانون الاستثمار رقم 22 في عام1991 وقانون الاستثمار رقم 22 في عام 2002 وما يتضمنه من ضمانات واعفاءات..

خامساً: الجهاز المشرف على الاستثمار:

إنشاء الهيئة العامة للاستثمار: قضى قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991 بإنشاء "هيئة عامة للاستثمار" ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ومقرها صنعاء وتتبع رئيس مجلس الوزراء، وأنيط بها تنفيذ القانون والعمل على تحقيق أهدافه، ونورد هنا أبرز مهام الهيئة. تلقي الطلبات المقدمة من المستثمرين أو المشروعات تقييمها واتخاذ ما يلزم للبت في شأنها. إصدار التراخيص والموافقات والشهادات التي تتعلق بإقامة المشروعات وتوسيعها وتطويرها أو تشغيلها، وبالحقوق والإعفاءات والمميزات الممنوحة وفقاً لأحكام هذا القانون. بيان فرص الاستثمار والمشروعات المجدية للاستثمار في الجمهورية والترويج لها وسط المستثمرين المحتملين داخل الجمهورية وخارجها. إعداد ونشر قوانين بالمشروعات الاستثمارية المجدية، ودعوة رؤوس الأموال اليمنية والعربية والأجنبية للاستثمار فيها(غانم، المسيبلي، 2003).

مما سبق نستنتج باختصار، أن اليمن يتمتع ببيئة استثمارية جيدة، ولكنها لم تؤد إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. ذلك أن الأوضاع القانونية تشكل في الدولة المضيفة أحد عناصر مناخ الاستثمار إلا أن لهذا المناخ عناصر أخرى متعددة نذكر منها العناصر السياسية والاقتصادية والإدارية، فتحقق هدف جذب الاستثمارات الأجنبية يقتضي فضلاً عن توافر نظام قانوني جيد يحمي الحقوق المشروعة بالمستثمر وجود سياسة اقتصادية تساعد المستثمر في تحقيق أهدافه في الأمان والربحية. فالمستثمر لا يقتنع بحسن النيّات التي تعكسها نصوص القانون بقدر ما يهمه ترجمته العملية على يد إدارة مؤهلة إلى سياسة استثمارية اجتمعت لها أسباب الوضوح والاستقرار، ومن ثم بث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية.

المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على النشاط الاقتصادي اليمني:

قبل البدء بعملية تحليل المؤشرات الاقتصادية لليمن لا بد من الإشارة إلى التطور الاقتصادي في هذا البلد الذي يتميز بشح الموارد وعدم التنوع (تقرير الاستثمار العالمي، 2000). صنف اليمن في المرتبة 144 في التصنيف العالمي لمستويات الدخل في البلدان حيث تحتل اليمن في مجال الدخل السنوي للفرد فيها والمقدر بأقل من 600 دولار سنوياً من إجمالي الناتج المحلي، والمرتبة 176 بحسب التصنيف العالمي الخاص بشروط تعادل القوة الشرائية مع الدخل الفعلي. وبهذا يعدُّ اليمن من أكثر البلدان فقراً، ومن السمات الأخرى لتركيبة الاقتصاد في اليمن البساطة والصغر فيما يتعلق بمتطلبات الإنتاج، إضافة إلى كون اليمن مثقل بمعوقات اقتصادية واجتماعية وهيكلية، تعوقه عن امتصاص المعدلات المتزايدة من الأيادي العاملة المتوفرة بنسبة تصل إلى 3،3% سنوياً، والتي تتطلب تقريباً ضعف هذه النسبة في النمو الاقتصادي غير النفطي لمنع معدلات البطالة من الارتفاع وتحقيق التوقعات المتوقعة بالتحصيل العلمي المتصاعد للباحثين عن وظائف حيث أن البطالة في صفوف الشباب خريجي الجامعات تصل إلى 54%(غانم، المسيبلي، 2003).

يعتبر النفط الركيزة الأساسية في رفد خزينة الدولة بالموارد المالية لليمن. حيث بدأت الأعمال الاستكشافية عن النفط الخام باليمن في الثلاثينات وتحديداً في عام 1938م عندما قامت شركة البترول العراقي، بمسوحات زلزالية (Seismic) في محافظتي حضرموت والمهرة. ثم تلي ذلك أعمال استكشافية متقطعة من قبل الشركات الأجنبية في بداية الخمسينات والستينات، وتوالت الجهود الاستكشافية في السبعينات والثمانينات وكان من نتائجها العملية إعلان شركة "هنت " عن أول اكتشاف تجاري في اليمن وذلك في صيف 1984م في قطاع مأرب/ الجوف كما تم الإعلان عن اكتشاف النفط في محافظة شبوة من قبل شركة " تكنو أكسبورت" السوفيتية عام 1987م. وقد مثل قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م حافزاً لشركات النفط العالمية لتوسيع نطاق استثماراتها وعملياتها البترولية في أجزاء واسعة من أراضي الجمهورية اليمنية.

تحرص الحكومة اليمنية على تطوير حقولها النفطية بزيادة الإنتاج النفطي بهدف زيادة الثروة الوطنية استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد كون النفط يساهم بنسبة تتراوح بين(30-40)% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ

بأكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ويشكل أكثر من90% من قيمة صادرات الدولة.

وقد قامت الحكومة اليمنية بإنشاء برنامج التحول الاقتصادي والذي يتكون من مرحلتين: المرحلة الأولى خلال الفترة (1995- 2000) والمرحلة الثانية خلال الفترة (2001 – 2005) حيث حققت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي 1995-2000 العديد من النتائج الايجابية يتمثل أبرزها فيما يلي:

1. ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 4.9% خلال فترة البرنامج، الأمر الذي أسهم في زيادة حقيقية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. تحول موقف الميزان التجاري من عجز إلى فائض خلال هذه الفترة كما نلاحظ من الجدول رقم(4).

وتوفرت لليمن خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي العديد من العوامل والظروف الملائمة التي ساهمت بصورة أو بأخرى في تحقيق العديد من النتائج الايجابية خلال المرحلة الأولى،والثانية وقد تاثرة كلا من المؤشرات الاقتصادية بشكل متذبذب ومنه نتناول تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة:

أولاً : تطور الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام 1993-2009

(مليون ريال)

السنة	القيمة	النمو
1993	220249	
1994	310601	41%
1995	516643	66%
1996	733552	42%
1997	878884	20%
1998	844240	-4%
1999	1158484	37%
2000	1522535	31%
2001	1609536	6%
2002	1753505	9%
2003	2081644	19%
2004	2551994	23%
2005	3646557	43%
2006	4495179	23%
2007	5144564	14%
2008	6203046	21%
2009	6069598	-2%
المتوسط السنوي	2337695	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

بملاحظة تطور الناتج المحلي الإجمالي يبين الجدول رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي لليمن خلال الفترة ما بين 1993- 2009 حيث نلاحظ وجود نمو خلال معظم سنوات الدراسة ففي عام 1994 بلغت نسبة نمو الناتج المحلي 41% عن عام 1993 وفي عام 1995 بلغت نسبة النمو 66% وهذه أعلى نسبة وجدت خلال فترة الدراسة كما أن معدل النمو عام 1996 كان بنسبة 42% وفي عام 1997 استمر

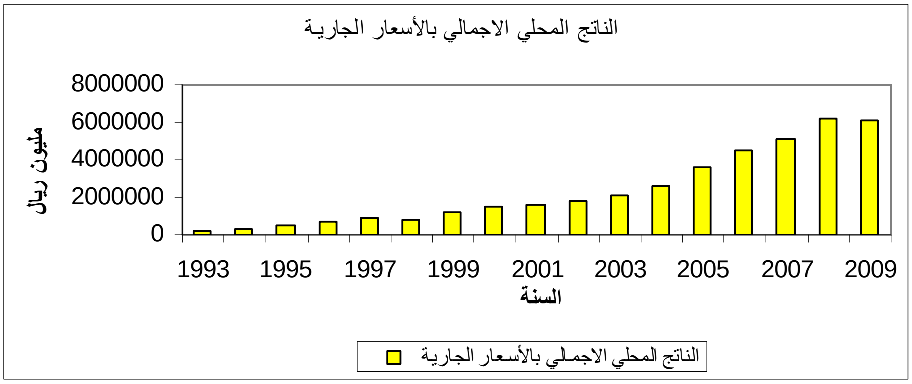
النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20%. أما في عام 1998 فقد انخفض النـــاتج المحلي وللمرة الأولى منذ عام 1993 بنسبة 4% بسبب نشوب الأزمة الاقتصادية في جنوب أسيا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ثم عاد للنمو من جديـــد عـــام 1999 بنسبة 37% ثم كان هناك نمو عام 2000 بنسبة 31%.

وفي عام 2001 وهي بداية المرحلة الثانية من برنامج الإصـــلاح الاقتـــصادي (2001-2005) قامت الحكومة اليمنية بتـــضمين إجـــراءات وتـــدابير الإصـــلاحات الاقتصادية خلال هذه المرحلة في إطار الخطة ألخمسيه الثانية (2001-2005)، وقد تعزز التزام الحكومة اليمنية بمواصلة تنفيذ الإصلاحات عند إعداد وإقرار إستراتيجية التخفيف من الفقر (2003-2005). وركزت الأهداف والـــسياسات العامـــة للخطـــة الخمسية الثانية وإستراتيجية التخفيف من الفقر على مواصلة دعم وتعزيز الاســـتقرار الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وبما يهيـــئ البيئـــة المناســـبة لحفـــز النمـــو الاقتصادي، وبالذات في القطاعات الإنتاجية والخدمية الواعدة، وزيادة كفاءة ومساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والخدمية. وكذلك العمل على تحسين الوضـــع المالي للدولة وتنويع الهيكل الاقتصادي، وزيادة مقدرته التنافسية (القطبي، 2007).

ففي عام 2001 نلاحظ وجود نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته 6%، وخلال الأعوام من 2002 إلى 2008 فقد تواصل النمو عاماً بعد عام حيث تراوحـــت نسب النمو بين 9% و 43%. وفي عام 2009 نلاحـــظ انخفـــاض النـــاتج المحلـــي الإجمالي بنسبة 2% وقد يكون سبب هذا الانخفاض التوترات والمشاكل الداخلية التي حدثت من الحوثيين في منطقة صعده والانفصاليين في الجنوب. وفيما يلي الشكل رقـــم (1) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993 – 2009):

الشكل رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لليمن خلال الفترة 1993 - 2009



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية:

الجدول رقم (3)

الاستثمار الأجنبي للأعوام 1993 – 2009 بالمليون ريال

السنة	القيمة	النمو
1993	200	
1994	353	76%
1995	-10811	-3162%
1996	-3979	-63%
1997	-10088	154%
1998	-14633	45%
1999	-27610	89%
2000	622	-102%
2001	13746	2111%
2002	6669	-51%
2003	690	-90%
2004	19705	2756%
2005	-48000	-344%
2006	196171	-509%
2007	182437	-7%
2008	310658	70%
2009	26168	-92%
المتوسط السنوي	37782	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال فترة الدراسة تغير بنسب مرتفعة كما نلاحظ ظهور استثمارات أجنبية بالسالب خلال الفترة (1995 – 1999). إن ظهور قيمة الاستثمارات الأجنبية بالسالب يعني وجود بيوعات على الاستثمارات الأجنبية بحجم أكبر من حجم استقطاب رؤوس أموال أجنبية وقد استمر هذا الحال حتى عام 1999 حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية – 27610 مليون ريال يمني وهذا يعكس عدم نجاح المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1995 – 2000)، وفي عام 2000 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي 622 مليون ريال فقط .أما خلال المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2005) نلاحظ نمو حجم الاستثمارات الأجنبية عام 2001 بشكل كبير حيث بلغت 13746 مليون ريال وكذلك الحال عام 2004 حيث حصل نمو كبير إلى مستويات قياسية حيث بلغ حجم الاستثمار 19705 مليون ريال. أما في عام 2005 انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية حتى ظهر بالسالب بقيمة - 48000 مليون ريال(القطبي، 2007).

أما في عام 2006 بدأ حجم الاستثمارات الأجنبية بالنمو من جديد والظهور بقيم ايجابية مرتفعة حيث بلغ 196171 مليون ريال، وفي عام 2008 بلغ مستوى قياسي جديد بقيمة 310658 مليون ريال وهي أعلى قيمة للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة ثم انخفض عام 2009 بنسبة 92% ليصل 26168 مليون ريال .

لقد شهد اليمن عام 2008 إعلان شركات عالمية عن توجهات جادة لتنفيذ مشروعات ضخمة وعملاقة في اليمن، وفي مقدمتها مجموعة شركات متعددة الجنسيات أعلنت عزمها تنفيذ مشروعات استثمارية في عدة قطاعات واعدة وبكلفة 70 مليار دولار على مدى عقد من الزمن، وشركة خليجية شرعت في استكمال إجراءات تنفيذ مدينة النور السياحية الصناعية في منطقة باب المندب المطلة على البحر الأحمر مع تنفيذ جسر بحري يربط اليمن بجيبوتي ضمن مشروع ضخم يتوقع أن تتجاوز تكلفته20 مليار دولار. ودشنت شركة إماراتية باكورة استثمارات عملاقة بمشروع أبراج صنعاء وعدن العقارية والسياحية، فضلاً عن شروع مستثمرين خليجيين ومصريين ويمنيين في إجراءات تنفيذ مشروع مدينة فردوس عدن السكنية والسياحية بتكلفة تقدر 10 مليارات

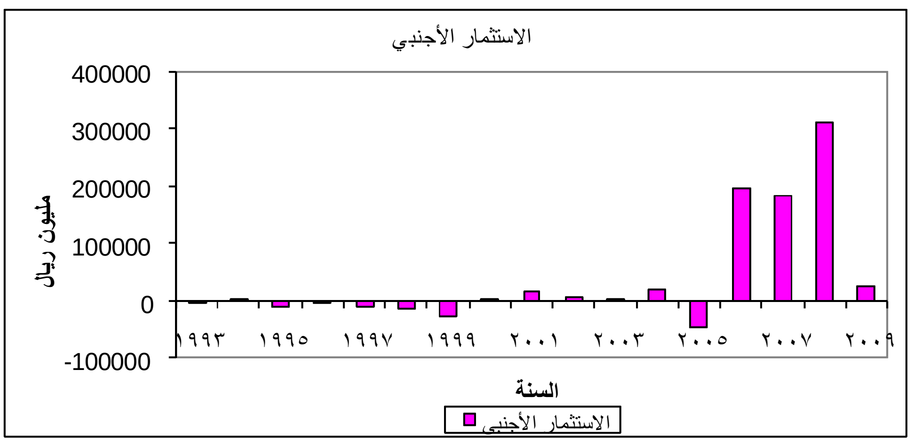
دولار واستكمال إجراءات بدء تنفيذ مشروع مدينة جنـــان عـــدن الـــسياحية التابعـــة لمجموعة سعودية مع شركاء يمنيين وخليجيين وبتكلفة تقدر 4 مليارات دولار.

واعتبرت الهيئة العامة للاستثمار تدفق الاستثمارات الضخمة على اليمن مؤشراً إيجابياً على تحسن بيئة الاســـتثمار وثمـــرة للإصـــلاحات الحكوميـــة والإجــراءات والاستراتيجيات التي اتخذت لتحسين المناخ الاستثماري فضلاً عن معالجة المعوقـــات التي كانت تواجه المستثمرين وتسهيل إجراءات تسجيل المشاريع من خلال تبني نظـــام النافذة الواحدة، وتخـــصيص أراضٍ للاســـتثمارات وتحديـــد مناطـــــــق صـــناعية بالمحافظات. (المركز الوطني للمعلومات، والجهاز المركـــزي للإحـــصاء، 2009).

وفيما يلي شكل رقم (2) يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في الـــيمن خـــلال الفترة (1993 – 2009):

الشكل رقم (2)

نمو حجم الاستثمارات الأجنبية في اليمن خلال الفترة 1993-2009



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

ثالثاً: الميزان التجاري ودرجة الانفتاح التجاري:

الجدول رقم (4)

الميزان التجاري لليمن خلال الفترة 1993-2009

(مليون ريال)

السنوات	الواردات	النمو	الصادرات	النمو	إعادة الصادرات	النمو	إجمالي الصادرات	النمو	الميزان التجاري	النمو
1993	33,883		4,494		2,838		7,332		-26,550	
1994	25,070	-26%	9,935	121%	1,279	-55%	11,215	53%	-13,854	-48%
1995	64,569	158%	74,785	653%	4,648	263%	79,434	608%	14,864	-207%
1996	172,601	167%	225,075	201%	2,078	-55%	227,153	186%	54,550	267%
1997	260,331	51%	298,144	32%	25,571	1130%	323,715	43%	63,384	16%
1998	294,509	13%	179,117	-40%	24,362	-5%	203,480	-37%	-91,029	-244%
1999	312,749	6%	351,624	96%	28,385	17%	380,010	87%	67,260	-174%
2000	375,782	20%	613,937	75%	45,671	61%	659,609	74%	283,826	322%
2001	415,899	11%	521,629	-15%	47,378	4%	569,007	-14%	153,108	-46%
2002	513,025	23%	540,732	4%	45,213	-5%	585,946	3%	72,920	-52%
2003	674,128	31%	659,476	22%	25,431	-44%	684,907	17%	10,779	-85%
2004	736,533	9%	731,781	11%	21,814	-14%	753,595	10%	17,062	58%
2005	1,029,881	40%	1,040,657	42%	33,891	55%	1,074,549	43%	44,667	162%
2006	1,196,811	16%	1,270,866	22%	45,331	34%	1,316,197	22%	119,386	167%
2007	1,693,894	42%	1,214,516	-4%	41,900	-8%	1,256,416	-5%	-437,478	-466%
2008	2,087,876	23%	1,438,333	18%	80,829	93%	1,519,162	21%	-568,713	30%
2009	1,861,664	-11%	1,225,847	-15%	44,286	-45%	1,270,134	-16%	-591,529	4%
المتوسط السنوي	732,208		649,778		32,379		682,158		-50,049	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

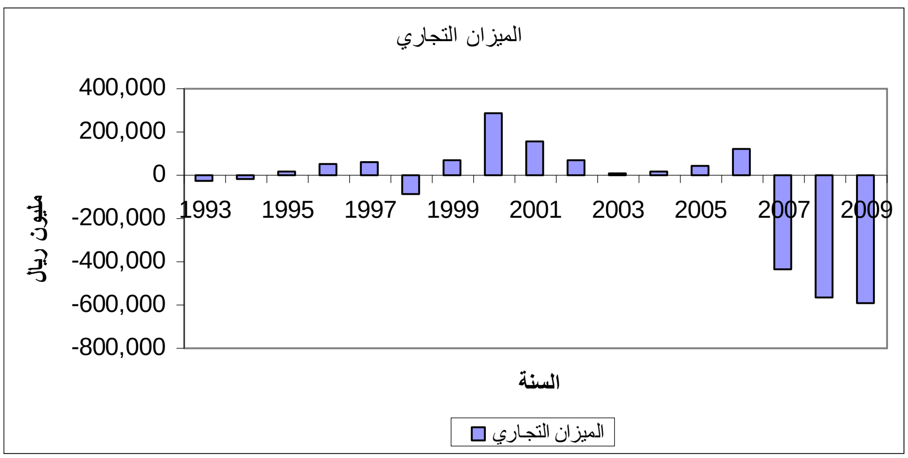
يتضح من الجدول رقم (4) الميزان التجاري اليمني عجزاً بقيمة 13855 مليون ريال عام 1994 والذي تحول إلى فائض استمر في التزايد خلال الفترة 1995-1997 بحيث بلغ عام 1997 نحو 63385 مليون ريال بسبب نمو حجم الصادرات اليمنية للخارج بنسب جيدة ، وفي عام 1998 عاد العجز مرة أخرى في الميزان التجاري بسبب نشوب الأزمة الاقتصادية في جنوب أسيا وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ 91029 مليون ريال وانخفاض الصادرات بنسبة 37% ونمو الواردات بنسبة 13% وخلال عامي 1999 و2000 حقق الميزان التجاري

فائضاً في حسابه بلغ 67261 مليون ريال و 283826 مليون ريال على التوالي نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بعد الانخفاض الذي شهدته خلال عامي 1997 و 1998.

واستمر ظهور الميزان التجاري بتحقيق فائض حتى عـام 2006 حيـث بلـغ 119386 مليون ريال بمتوسط نمو بلغ 204% خلال الفترة (2001-2006) وذلـك ترجمة للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي عزز نمـو الـصادرات الوطنية لليمن ، أما في عام 2007 فقد بدأ ظهور عجز في الميزان التجـاري اليمنـي بسبب ظهور الإرهاب في المنطقة وعدم الاستقرار الأمنـي حيـث بلـغ – 437478 مليون ريال ، وفي عام 2008 استمر النمو في العجز بنسبة 30% و 4% عام 2009 حتى بلغ - 591530 مليون ريال .(المركز الوطني للمعلومات، الجهاز المركـزي للإحصاء، 2009).

الشكل رقم (3)

نمو الميزان التجاري لليمن خلال الفترة 1993-2009

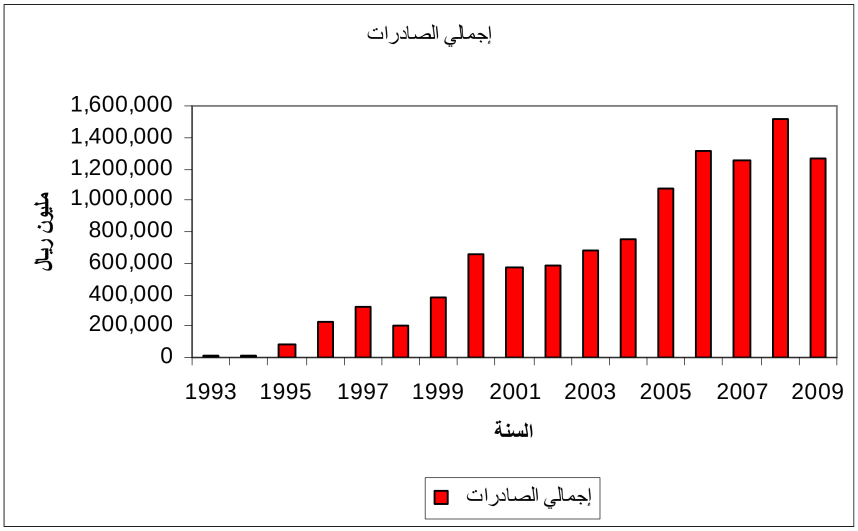


المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

والرسم البياني يوضح نمو صادرات والواردات خلال الفترة (1993 – 2009) ويبين ذلك من خلال شكل 4 و5:

الشكل رقم (4)

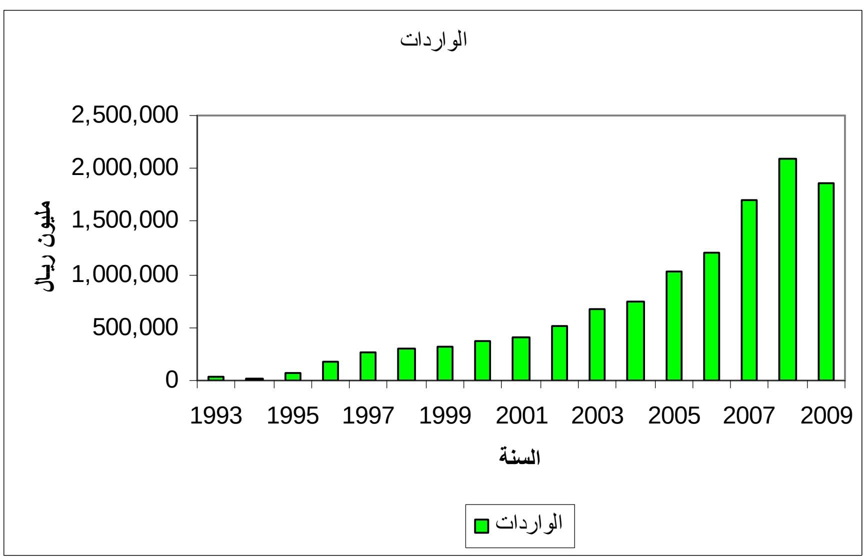
نمو صادرات اليمن خلال الفترة 1993-2009



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

الشكل رقم (5)

نمو واردات اليمن خلال الفترة 1993-2009



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

رابعاً:الانفتاح التجاري:

الجدول رقم (5)

الانفتاح التجاري اليمني للفترة (1993-2009)

مليون ريال

السنوات	الواردات	إجمالي الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	الانفتاح التجاري	معدل النمو
1993	33883	7332	220249	10%	
1994	25070	11215	310601	12%	20%
1995	64569	79434	516643	28%	139%
1996	172601	227153	733552	54%	96%
1997	260331	323715	878884	66%	22%
1998	294509	203480	844240	59%	-11%
1999	312749	380010	1158484	60%	1%
2000	375782	659609	1522535	68%	14%
2001	415899	569007	1609536	61%	-10%
2002	513025	585946	1753505	63%	2%
2003	674128	684907	2081644	65%	4%
2004	736533	753595	2551994	58%	-11%
2005	1029881	1074549	3646557	58%	-1%
2006	1196811	1316197	4495179	55.90%	-3%
2007	1693895	1256416	5144564	57.35%	2.6%
2008	2087876	1519162	6203046	58%	1%
2009	1861664	1270134	6069598	52%	-11%
المتوسط	691130	642462	2337695	52%	

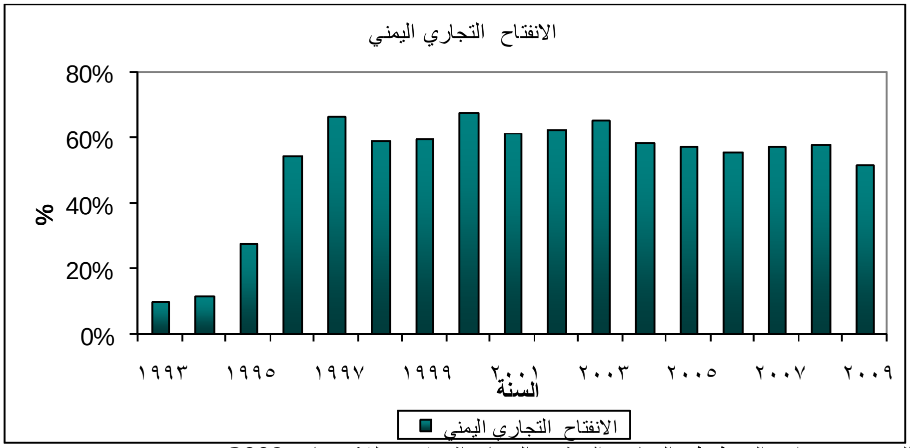
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

نلاحظ من الجدول رقم (5) تطور نسب الانفتاح التجاري للجمهورية اليمنية خلال الفترة (1993 – 2009) حيث نجد أن هناك نمواً عام 1995 بنسبة 139% حيث بلغ معدل الانفتاح التجاري 28% بعد أن سجل 12% عام 1994، واستمر النمو عام 1996 بنسبة 96% تلاه نمو آخر بنسبة 22% عام 1997.

كما نلاحظ أن أكبر معدل انفتاح تجاري كان خلال عام 2000 بنسبة 68%، كما أن أقل معدل انفتاح تجاري كان عام 1994 بنسبة 12%كما ذكرنا سابقاً . والشكل التالي يوضح تطور الانفتاح التجاري اليمني:

الشكل رقم(6)

الانفتاح التجاري لليمن خلال الفترة 1993-2009



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

خامساً : صادرات البترول:

الجدول رقم (6)

صادرات بترول اليمن خلال الفترة (1993-2009)

القيمة(مليون ريال)

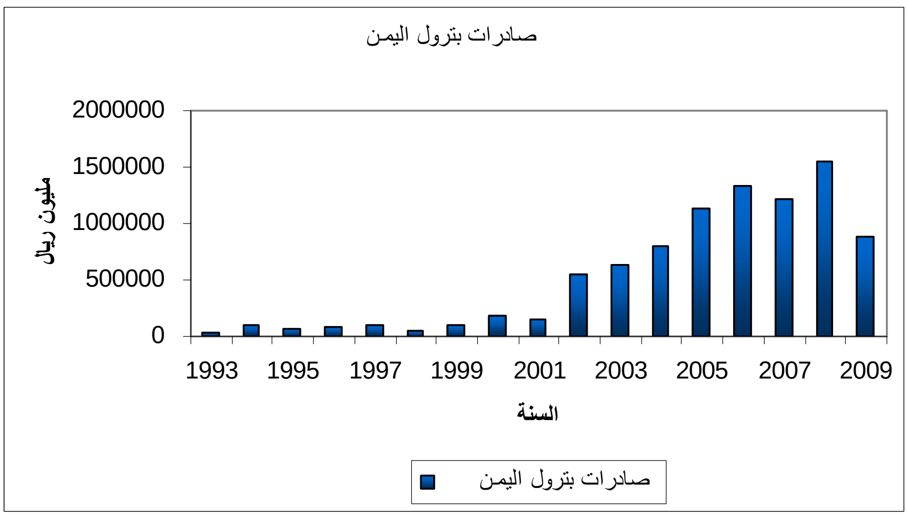
السنة	صادرات البترول	معدل النمو
1993	34232	
1994	99720	191%
1995	74906	-25%
1996	89887	20%
1997	103370	15%
1998	47550	-54%
1999	93674	97%
2000	183738	96%
2001	147630	-20%
2002	552584	274%
2003	634501	15%
2004	795234	25%
2005	1140566	43%
2006	1325971	16%
2007	1219312	-8%
2008	1543564	27%
2009	886895	-43%
المتوسط	527843	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

يتبين للقارئ الكريم من الجدول رقم (6) تطور حجم صادرات البتـــرول لـــدى الجمهورية اليمنية منذ عام 1994 وحتى عام 2009، حيث نلاحظ وجود تذبذب فـــي النمو خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة صادرات بترولية في عام 2008 بقيمة 1543564 مليون ريال وبنسبة نمو 27% عن عام 2007 أما أقل عائدات بترولية من الصادرات فقد سجلت عام 1998 بقيمة 47550 مليون ريال يمني وذلك بسبب الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض في قيمـــة العائـــدات النفطيـــة التصديرية.والشكل البياني التالي يوضح مسيرة صادرات البترول اليمني خلال فتـــرة الدراسة:

الشكل رقم(7)

صادرات بترول اليمن خلال الفترة (1993 – 2009)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

سادسا": معدلات التضخم :

الجدول رقم (7)

معدلات التضخم للجمهورية اليمنية خلال الفترة (1993-2009)

	معدل التضخم	معدل النمو
1993	35.8	
1994	49.4	38%
1995	55.1	12%
1996	30.7	-44%
1997	2.2	-93%
1998	6.0	173%
1999	8.7	45%
2000	4.6	-47%
2001	11.9	159%
2002	12.2	3%
2003	10.8	-11%
2004	12.5	16%
2005	11.4	-9%
2006	7.9	-31%
2007	11.2	42%
2008	10.80	-3%
2009	10.96	1%
المتوسط	17.18	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

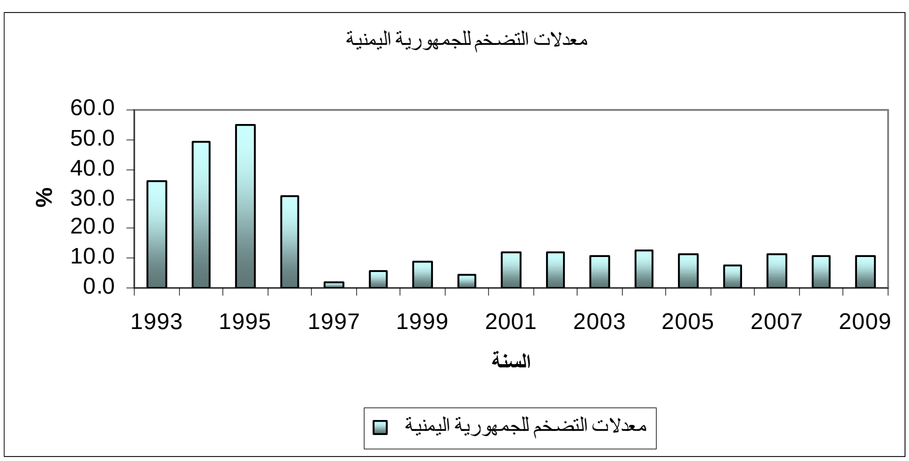
نلاحظ من جدول رقم (7) أن معدلات التضخم في اليمن خلال السنوات من 1993 وحتى 1996 يتم احتسابه وفق آلية تختلف عن باقي فترة الـ دراسة حيث تراوح بين 30,7% و 55,1% حسب ماورد من المصدر، أما اعتباراً من عام 1997 بدأت معدلات التضخم تأخذ منحاً آخر حيث بلغ 2,2% حيث كان هذا المعدل أقل معدل تضخم سجل خلال فترة الدراسة، وذلك لإدارة البنك المركزي للسياسة النقدية خلال

الفترة (1995-2005) وخلالللسنوات اللاحقة نجد أن معدلات التضخم تغيرت بين مد وجزر حيث بلغ أعلى معدل تضخم 12,5% عام 2004.

نتيجة التقلبات في أسعار النفط وما صاحبة من تقلبات في الأسعار العالمية أثر بشكل مباشر على الأسعار الجارية، لمواجهة التضخم الحاصل لابد من الأخذ بعين الاعتبار تعزيز الدخل وتنويعه وهذه الوسيلة قد تكون صعبة على الكثير من المتعايشين لهذا التضخم كالأفراد مثلاً لما لها من ضرورة تكثيف الجهود لتثقيف الأفراد بالسعي وراء كسب المال عبر العمل وطلب الرزق والذي يُشكل عاملاً مهماً في مكافحة التضخم خصوصاً فتح آفاق جديدة في توفير اكبر وزيادة عرض لسلع وخدمات المجموعات الخدمية والسلعية إذا كان التضخم ناتج عن زيادة الطلب على العرض الحقيقي. كما ان التقلب في اسعار السلع مرده على عدم الاستقرار العالمي في اسعار المواد الخام أو نتيجة التنافس والاحتكار ومعرفة التضخم الحقيقي لأسعار السلع من خلال تحديد موضع التضخم من خلال مقارنة الأسعار وتتبع اتجاهاتها على أساس تباين الزمان والمكان ومرحلة التداول للقيام بدراسة وتوصيف المسببات التي تطرأ على الأسعار وآثار هذا التغير لإيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب. وكذا تحليل أسباب الزيادة في أسعار السلع العالمية وربطها بالتغيرات على المستوى المحلي والشكل التالي يوضح هذه التغيرات في التضخم :

الشكل رقم(8)

معدلات التضخم في اليمن خلال الفترة (1993 – 2009)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

سابعاً : سعر صرف الريال اليمني :

الجدول رقم (8)
متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني خلال الفترة (1993- 2009)

السنة	سعر الصرف	معدل النمو
1993	24.752	
1994	33.624	36%
1995	49.658	48%
1996	66.206	33%
1997	72.834	10%
1998	64.746	-11%
1999	84.176	30%
2000	103.606	23%
2001	101.072	-2%
2002	104.210	3%
2003	115.009	10%
2004	136.843	19%
2005	158.939	16%
2006	174.996	10%
2007	198.950	14%
2008	199.780	0.4%
2009	202.850	2%
المتوسط	111.31	

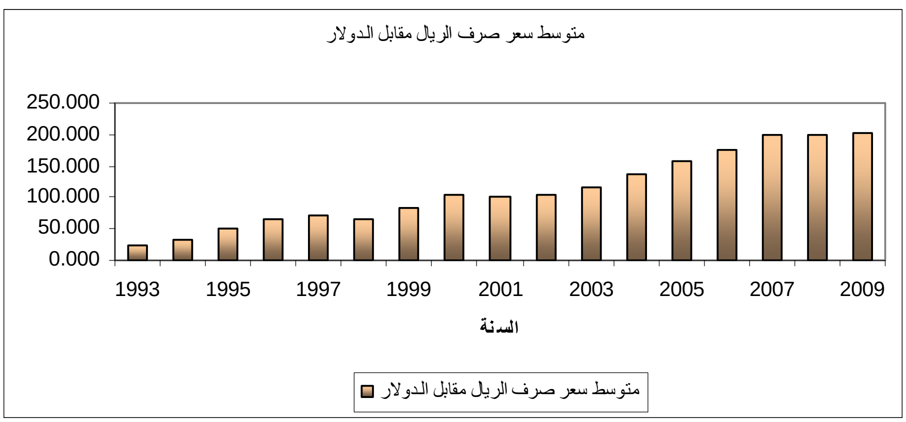
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

الجدول رقم (8) يبين لنا وجود نمو كبير في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار حيث كان 33,624 **ريال/** دولار عام 1994 ومقارنة مع سعر صرف الريال عام 2009 والبالغ 202,850 **ريال/** دولار نلاحظ إن الريال اليمني كان يتمتع بقوة جيدة فيما مضى مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث إن سعر الصرف تحدده عوامل اقتصادية تعكس الفجوات الاقتصادية في الاقتصاد اليمني وحيث إن ميزان المدفوعات هو أهم محدد لسعر الصرفو تراوح النمو في سعر الصرف بين أعلى انخفاض بنسبة 11% عام 1998 و

أعلى نمو بنسبة 48% عام 1995. والشكل التالي يوضح تطور نمو سعر الصرف خلال الفترة :1993-2009. إن التقلب في اسعار صرف العملة المحلية يعود إلى الكثير من الأسباب واهمها تدور حول استنزاف موارد الدولة من العملة الأجنبية على المدى المتوسط والطويل, إضافة إلى الأثر السلبي الممكن على تصنيف الدولة الائتماني. كما إن العجز الكبير في الموازنة العامة يؤدي لتقلبات اسعار الصرف صعودا وهبوطا, ما يعني ان الرصيد القائم سيختلف من يوم لآخر لأسباب تتعدى السحوبات والتسديدات لهذه القروض، واليمن يواجه اليوم الكثير من التحديات الاقتصادية والسياسية التي نتجت على قيام الثورة اليمنية من زعزع الاستقرار الأمني والاقتصادي وأثر بشكل مباشر على تقلب سعر الصرف العملية اليمنية مع العملات الأجنبية الأخرى. توجد آليات أخرى أكثر تعقيداً للتحوط من تقلبات أسعار الصرف منها الخيارات والعقود الآجلة. إلا أن هذه الآليات يصعب استخدامها من قبل الحكومات لتعقيدها واحتمالية تعرض أسواقها لتقلبات عنيفة ناتجة عن عوامل أخرى غير سعر الصرف العالمي للعملة.

الشكل رقم (9)

متوسط سعر صرف الريال مقابل الدولار خلال الفترة (1993 – 2009)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

ثامناً : السلع الاستهلاكية والرأسمالية :

الجدول رقم (9)

عرض واستخدام السلع الاستهلاكية والرأسمالية خلال الفترة (1993-2009)

مليون ريال

السنة	السلع الاستهلاكية	معدل النمو	السلع الرأسمالية	معدل النمو
1993	704818		174938	
1994	267044	-62%	60859	-65%
1995	437774	64%	114079	87%
1996	553724	26%	165981	45%
1997	572400	3%	205485	24%
1998	556820	-3%	276465	35%
1999	907658	63%	278493	1%
2000	1254564	38%	256557	-8%
2001	1446489	15%	271077	6%
2002	1676921	16%	297754	10%
2003	1878165	12%	411755	38%
2004	2134044	14%	493537	20%
2005	2454115	15%	806119	63%
2006	3273840	33%	830062	3%
2007	3940228	20%	1108035	33%
2008	4620721	17%	1387776	25%
2009	5108180	11%	1178967	-15%

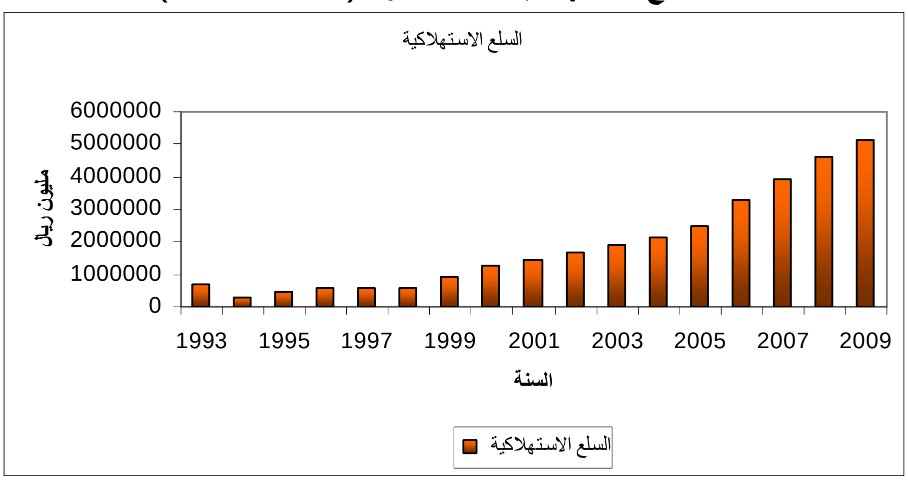
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

الجدول أعلاه يمثل تطور عرض واستخدام السلع الاستهلاكية وال رأسمالية للجمهورية اليمنية خلال الفترة من عام 1994 إلى عام 2009 حيث نلاحظ وجود نمو مستمر وعلـــى مدى الفترة كاملة فيما عدا عام 1998 حيث انخفض حجم السلع الاستهلاكية بنسبة 3% فيما تراوحت نسب نمو السلع الاستهلاكية بين 3% عام 1997 و 64% عام 1995، وهذا النمو في السلع الاستهلاكية جاء نتيجة طبيعية للنمو السكاني في الجمهوريـــة اليمنيـــة، أن الـــسلع الرأسمالية يمكن أن تعرّف على أنها تلك السلع التي تستخدم لإنتاج سلع أخـــرى إن الـــسمة

المميّزة للسلع الرأسمالية هي أنها تسهم في توسيع وتكاثر مصدر الثروة الاجتماعية وتـدفق الدخل الاجتماعي من جراء مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت وذلك أن أية مجموعة ثانوية من السلع الرأسمالية، لها قدرة على أن تنتج ذاتها بذاتها، وقدرة أيـضاً علـى إنتـاج وسائل الإنتاج، هذا هو جوهر صناعة السلع الرأسمالية، وبهذا التعريف للـسلع الرأسـمالية ندرك بأنها مركزة وتشكل جزءاً مهماً من صناعات تحويل المعادن [ميكانيكيـة، كهربائيـة، هندسية وسطية، مواصلات] علماً بأن صناعات تحويل المعادن تنتج بالإضافة إلـى الـسلع الرأسمالية، السلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية الطويلة الأجل. فالنشاط الاقتصادي كله إنمـا يقوم على فكرة واحدة, وهي إنتاج السلع الاستهلاكية، والسلع الراسمالية الإنتاجية التي تفـي بحاجات الأفراد في المستقبل. والشـكل التالي يبين تطور السلع الاستهلاكية خلال الفتـرة المذكورة:

الشكل رقم (10)

السلع الاستهلاكية خلال الفترة (1993 – 2009)



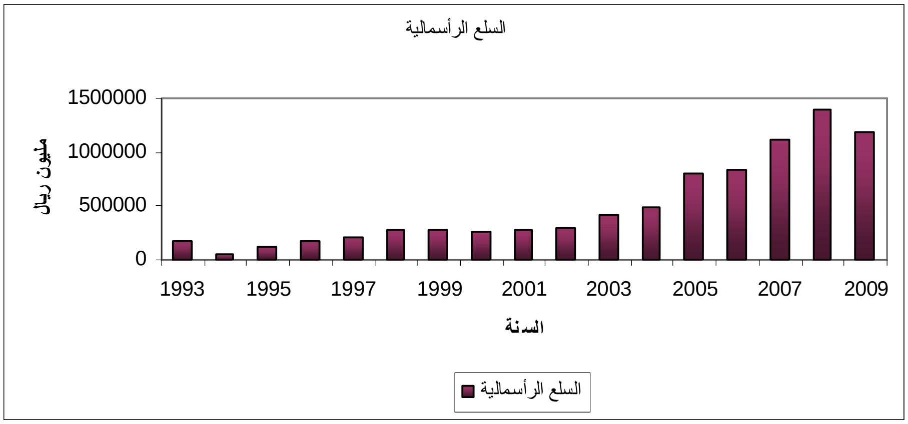
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

أما بخصوص السلع الرأسمالية فنلاحظ وجود انخفاض خلال عـامي 2000- 2009 بنسب 8% و 15% على التوالي، أما باقي السنوات فقد تراوحت معدلات نمـو الـسلع الرأسمالية بين 1% عام 1999 و 87% عام 1995.

والشكل التالي يبين تطور السلع الرأسمالية خلال الفترة المذكورة:

الشكل رقم (11)

السلع الرأسمالية خلال الفترة (1993 – 2009)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

تقوم الحكومة اليمنية باستخدام مجموعة من الأدوات التي من شأنها حماية الصناعات اليمنية بهدف

إحلال السلع المحلية محل السلع المستوردة (سياسة إحلال الواردات) أو تشجيع الصادرات الصناعية (سياسة تشجيع الصادرات) وذلك من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

تتضمن سياسة إحلال الواردات إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقاً، ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة وذلك لعدم تعقده تكنولوجياً ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها. على أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقاً. ومن الملاحظ أن غالبية الصناعات اليمنية لم تتمكن من الاستمرار بدون الدعم الحكومي لواردات السلع الوسيطة والرأسمالية.

وقد شاب هذه السياسة بعض القصور المتمثل في النواحي التالية:

1. أغلب المستفيدين من هذه السياسة هم الشركات الأجنبية التي دخلت في شراكة مع الصناعيين المحليين واستفادت من قوانين الحوافز والإعفاءات المقدمة لهم.
2. عدم وجود دعم حكومي للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

3. أدت المبالغة في تحديد سعر صرف الريال اليمني – بهدف تشجيع الصناعة المحلية على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية بأسعار رخيصة – إلى نتائج سلبية أهمها: زيادة أسعار الصادرات الأولية وفقدان قدرتها على المنافسة، تشجيع طرق الإنتاج القائم على تكثيف استخدام رأس المال الأمر الذي نجم عنه فقدان القطاعات التصديرية التقليدية لبعض مزاياها النسبية في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها.

كما تستهدف سياسة تشجيع الصادرات السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي كما أن هذه السياسة ليست مرادفة لتحرير التجارة الخارجية، ويعتقد البعض أن هذه السياسة تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من سياسة إحلال الواردات حيث توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولإغراض التصدير وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية.(المركز الوطني للمعلومات، 2009).

تاسعاً : سعر الفائدة :

الجدول رقم (10)

هيكل أسعار الفائدة للبنوك التجارية على الودائع خلال الفترة (1993-2009)

السنة	نسب الفائدة على الودائع	التغير السنوي
1993	10.5	
1994	10.5	0%
1995	20	90%
1996	20	0%
1997	11	-45%
1998	15	36%
1999	18	20%
2000	13	-28%
2001	13	0%
2002	13	0%
2003	13	0%
2004	13	0%
2005	13	0%
2006	13	0%
2007	13	0%
2008	13	0%
2009	10	-23%
المتوسط	13.65	

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي

ان سعر الفائدة على الودائع هو السعر الذي تدفعه البنوك التجارية أو المماثلة على الودائع تحت الطلب, والودائع لأجل,والودائع الادخارية.

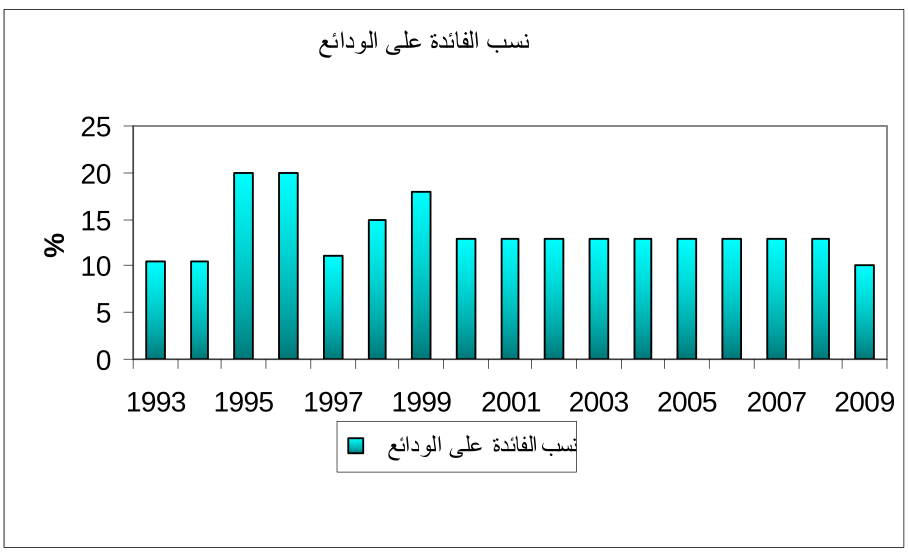
نلاحظ من الجدول رقم (10)أعلاه نمو نسبة الفائدة عام 1995 بمعدل 90% بعد أن كانت 10.5% عام 1994،و في عام 1996 بقي نسبة الفائدة كما هو 20% دون تغيير.

أما في عام 1997 نلاحظ هبوط نسبة الفائدة بمعدل 45% حيث بلغت 11%، وفي عام 1998 عادت للنمو من جديد بمعدل 36% حيث بلغت نسبة الفائدة 15% واستمر النمو عام 1999 بمعدل 20% حيث بلغت 18%.

أما في عام 2000 فقد عادت نسبة الفائدة للهبوط مرة أخرى بمعدل 28% حيث بلغت 13%، كما نلاحظ ثبات هذه النسبة على 13% حتى عام 2009 حيث انخفضت نسبة الفائدة بمعدل 23% بسبب الأوضاع الغير مستقرة في البلد والمشاكل الداخلية مع جماعات الحوثيين والانفصاليين. والرسم البياني التالي يوضح التغير الحاصل في نسبة الفائدة على الودائع قصيرة المدى خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (12)

نسب الفائدة على الودائع خلال الفترة (1993 - 2009)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

عاشراً : العمالة في المشاريع الاستثمارية:

الجدول رقم (11)

عدد العمال في المشاريع المسجلة الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة (1993-2009)

السنوات	عدد العمال	التغير السنوي
1993	3.873	
1994	3.976	3%
1995	6.330	59%
1996	9.742	54%
1997	19.250	98%
1998	18.584	-3%-
1999	18.127	2-%
2000	13.801	24-%
2001	12.995	-6%
2002	15.790	22%
2003	14.853	6-%
2004	13.566	-9%
2005	14.092	4%
2006	11.836	-16%
2007	13.143	11%
2008	13.991	6%
2009	10.364	-26%
المتوسط	12.6.7	

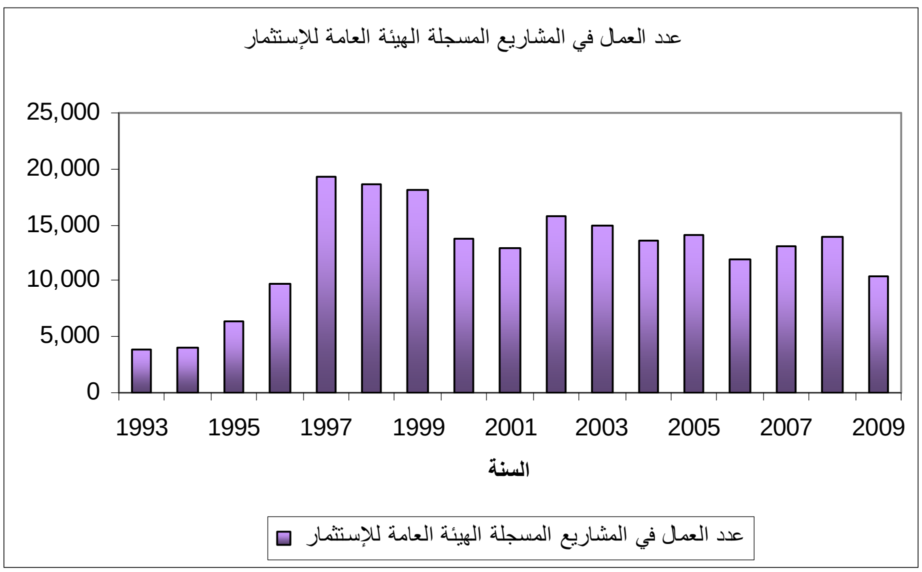
المصدر: جهاز الإحصاء المركزي

نلاحظ من الجدول أعلاه نمو عدد العمال في المشاريع الاستثمارية عام 1994 بنسبة 3% وفي عام 1995 بلغت نسبة نمو العمال 59% و استمر النمو 54% في عام 1996، أما في عام 1997 فقد بلغت نسبة النمو في عدد العمال 98% وهي أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة كاملة وقد يرجع السبب إلى الاستقرار الأمني الداخلي وتدني الأجور للأيدي العاملة الوطنية خلال تلك الفترة. في عام 1998 بدأ عدد العمال في المشاريع الاستثمارية بالانخفاض بنسبة 3% و 2% عام 1999 وفي عام 2000 استمر الانخفاض في عدد العمال بنسبة 24% تلاه انخفاض آخر بنسبة 6% عام 2001 ويعود ذلك لانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الفترة. خلال الفترة من عام 2002 وحتى 2009 سادت حالة من التذبذب في عدد العمال في المشاريع الاستثمارية،

ففي عام 2002 ارتفع بنسبة نمو بلغت 22%، وفي عام 2003 انخفض عدد العمال بنسبة 6% تلاه انخفاض بنسبة 9% عام 2004، وفي عام 2005 عاد عدد العمال للنمو بنسبة 4% ثم عاد للانخفاض عام 2006 بنسبة 16%، وفي عام 2007 عاد للنمو من جديد بنسبة 11% تلاه نمو آخر عام 2008 بنسبة 6%، أما في عام 2009 فقد سجل عدد العمال لدى المشاريع الاستثمارية أكبر نسبة انخفاض خلال فترة الدراسة بلغت 26% وذلك بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة والمشاكل الداخلية مع الحوثيين والانفصاليين مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلد. والرسم البياني التالي يوضح حالة التغير السنوي في عدد العمال خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (13)

عدد العمال في المشاريع الرأسمالية خلال الفترة (1993 – 2009)



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2009

الفصل الرابع
نموذج الدراسة والجانب القياسي

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تم استخدام نماذج إحصائية تقيس:

1.اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي

تم التعبير عن النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهذا ما يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$GDP = F(IF, OP)$$

لبيان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي فقد تم استخدام معادلة الانحدار التالية

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 IF + \beta_2 OP + et$$

تم استخدام النماذج التالية

1. $GDP_t = \beta_0 + \beta_1 IF_t + et$
2. $GDP_t = \beta_0 + \beta_1 IF_{t-1} + \beta_2 GDP_{t-1} + e$

β_2 β_1 B_0	عبارة عن الثوابت
GDP_t	الناتج المحلي الإجمالي في الزمن t
GDP_{t-1}	الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة
IF_t	الاستثمار الأجنبي المباشر في الزمن t
IF_{t-1}	الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة
OP_t	الانفتاح التجاري في الزمن t
OP_{t-1}	الانفتاح التجاري في السنة السابقة
e_t	الخطاء العشوائي

اعتمادا" على البيانات الإحصائية للسلسلة الزمنية من الفترة (1994-2009) والبرمجيات الجاهزة على الحاسوب spss تم إجراء خطوات التحليل الإحصائي وبناء على ذلك تم تقدير المعادلة رقم(1) بطريقة المربعات الصغرى.

1) GDP = 2.116E6+ 14.14.391IF

(4.811) (3.3)

الجدول رقم (12)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.67085E6	.383	.422	.649a	1

a. Predictors: (Constant), if

0.42= R^2

1.67= S

الجدول رقم (13)

تقدير نموذج الدراسة

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	4.811		439846.019	2.116E6	(Constant)	1
.005	3.308	.649	4.350	14.391	If	

a. Dependent Variable: gdp

وبناء على ذلك التقدير فان نحو 42% فقط من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيره من خلال النموذج المقدر وهذا بحد ذاته ليس جيد غير إن اختبار T يبين أن كل من β_0 و β_1 بعيدان عن الصفر عند مستوى دلالة 5 % وأما من الناحية الاقتصادية فان قيمة $\beta 1$ المقدرة تساوي 14.3 وهذا يعني إذا زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ريال واحد فان الناتج المحلي الإجمالي يزيد بمعدل 14.3ريال تقريبا ولكن كون R^2 متدني نسبيا يعتقد إن الدالة لم يتم تقديره ابشكل يلا ءم المعلومات ولذلك يعتقد إن النموذج الذي تم تقديره متحيزاً وذلك لاستبعاد متغير له علاقة وعليه فقد تم تقدير النموذج رقم (2) تم إدخال الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء سنة

كمتغير مستقل بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير هذا النموذج:

الجدول رقم(14)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.22436E5	.977	.980	.990[a]	2

a. Predictors: (Constant), lgdp, if

الجدول رقم (15)

نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد لاختبار متغيرات الدراسة

Sig.	T	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	Unstandardized Coefficients B	Model	
.021	2.621		133731.326	350530.644	(Constant)	2
.024	2.564	.124	1.033	2.649	If	
.000	18.866	.913	.051	.959	lgdp	

a. Dependent Variable: gdp

وبناء على ذلك تم تقدير المعادلة رقم(2)

$$2)\ GDP_t = 350530.6+2.649IF_{t-1}+.959\ GDP_{t-1}$$

$$(2.62)\quad(\ 2.56\ )\quad(\ 18.8\ )$$

$R^2=0.98$

$3.22= S$

ويلاحظ إن نتائج هذا التقدير أفضل من تقدير نموذج رقم (1) بناء على $odj\ R^2$ حيث بلغ $odj\ R^2$ المقدرة نحو 977. بينما بلغ في النمـــوذج (1) 0.34 كمـــا وان β^2 المقدرة أي معامل GDP_{t-1} بعيده عن الصفر بمستوى دلالة 1% وكون قيمة β_2 المقدرة مرتفعة نسبياً مما يدل على إن هنالك علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة مع الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية وحيث انه من المعلوم أن اســتخدام طريقــة المربعات لتقدير النموذج (2) تكون غير مقبولة أحياناً كون أحد المتغيرات المــستقلة هوا فترة إبطاء للمتغير التابع ولذلك تم استخدام طريقــة IVM (instrument variable

method) لتقدير النموذج رقم (2) وظهرت النتائج شبيهة لتقدير النموذج أعـلاه مـن حيث قيم B1,B2,R2,S .

2. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري

تشير النتائج الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودرجة الانفتاح.

H0.2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للاستثمارات الأجنبية المباشرة على درجة الانفتاح التجاري في الجمهورية اليمنية

الجدول رقم (16)

تحليل التباين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
الانحدار	2028.458	1	2028.458	8.168	0.013
البواقي	3476.739	14	248.338		
المجموع	5505.197	15			

تشير النتائج الواردة في الجدول (16) أن المعنوية تساوي 0.013 وهي أقل مـن مستوى الدلالة 0.05 فهذا يعني قبولنا للفرضية البديلة الـتي تقول انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للاستثمارات الأجنبية المباشرة على درجة الانفتاح التجاري.

3 علاقة الانفتاح التجاري بالناتج المحلي الإجمالي:

من خلال التحليل تبين انه لا يوجد علاقة بين الانفتـاح التجـاري والنـاتج المحلـي الإجمالي حيث تم تقدير الدوال التالية:

1. $GDP_t = \beta_0 + \beta_1 OP_t + et$
2. $GDP_t = \beta_0 + \beta_1 OP_{t-1} + \beta_2 GDP_{t-1} + et$

الجدول رقم (17)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.01654E6	-.013	.055	.234[a]	1

a. Predictors: (Constant), op

الجدول رقم (18)

نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد لاختبار متغيرات الدراسة

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.735	0.345		2.029E6	699960.015	(Constant)	1
.383	0.345	.234	35924.325	32357.843	OP	

a. Dependent Variable: gdp

$$\mathbf{GDP_t} = 699960.015+32357.843\ \mathbf{OP}$$

$$(0.345) \qquad (0.345)$$

وبناء على ذلك التقدير فان نحو 055%. فقط من الانحرافات في المتغير التابع قد تم تفسيره من خلال النموذج المقدر وهذا بحد ذاته ليس جيد غير إن اختبار T يبين أن كل من β_0 وβ_1 بعيدان عن الصفر عند مستوى دلالة 5% وأما من الناحية الاقتصادية فان قيمة $\beta1$ المقدرة تساوي32357.843 وهذا يعني إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ريال واحد فان الانفتاح التجاري يزيد بمعدل32357.84 ريال تقريبا ولكن كون R2 متدني نسبيا ولذلك يعتقد إن الدالة لم يتم تقديره بشكل يلاءم المعلومات لذلك يعتقد إن النموذج الذي تم تقديره متحيزاً وذلك لاستبعاد متغير له علاقة وعليه فقد تم تقدير النموذج رقم (2) حيث تم إدخال الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء سنة كمتغير مستقل بالإضافة إلى الانفتاح التجاري وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير هذا النموذج

الجدول رقم (19)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.89681E5	.962	.985	.970[a]	2

a. Predictors: (Constant), op

الجدول رقم (20)

نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد لاختبار متغيرات الدراسة

Mode 2	**B**	**Std .error**	**T**	**F**	**Standardized Coefficients**
Constant	4.411e6	3.388e6	1.302	1.581	
Op	-127515.127	91720.137	-1.390		-.596
Iop	100974.877	56809.423	1.777		.762

$$GDP_t = 4.411e6 - 127515.127op_{t-1} + 100974.877\ gdp_{-\ t-1}$$

$$(1.302)\quad(-1.390)\quad(1.777)$$

ومن خلال عملية التحليل تبين أن المعادلة رقم(1) و(2) وقيمة Tغير مقبولة إحصائيا ولذلك تم رفض هذه العلاقة وعدم وجود تأثير قوي بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي وهذا يخالف التوقعات.

خلاصة البحث:

من خلال استعراض البحث يمكن القول بان الاقتصاد في الجمهورية اليمنية تعرض لعدت صدمات وأزمات خارجية وداخلية من حروب أهلية مابين جماعات الحوثيين والانفصاليين والأزمات الاقتصادية في المنطقة الأسيوية وحرب الخليج الثانية حيث كانت هذه الفترة مليئة بالأحداث التي أثر ه على الاقتصاد بشكل عام حيث كان لها آثار سلبية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن العديد من المشاريع المسجلة لم يتم انجازها بسبب هذه الأزمات وأثرت في الميزان التجاري وأدت إلى ارتفاع معدلات التضخم و تدني العملة الوطنية حيث انخفض الريال اليمني مقابل الدولار بشكل كبير والاعتماد على الصادرات النفطية وعدم التنوع في الصادرات مما يؤدي إلى التأثر الحاد بالارتفاع والانخفاض لأسعار النفط وانعكست أوجه القصور الهيكلي على شكل معدلات نمو سالبة, ومن ثم عدم القدرة على تحقيق تنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية.وهذه العوامل ازدادت يوما بعد يوم مما جعل من عائد الاستثمار غير مجز , ومن ثم أحجم الكثير عن الاستثمار في اليمن برغم من كل التسهيلات للاستثمار في اليمن ولابد من سياسات للإصلاح الاقتصادي والعمل على دعم المشاريع الاستثمارية المجزية وتنويع الإنتاجي بدل الاعتماد على القطاعات النفطية.

نتائج البحث:

لقد هدف هذا البحث إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النشاط الاقتصادي في اليمن والمعوقات التي وقفت أمام هذه الاستثمارات لتقليل الأثر المباشر على النمو في الناتج الـ محلي الإجمالي, وقد تمحور بشكل أساسي في اتجاهين تطبيقيين لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي للمشروعات المسجلة لدى دائرة الاستثمار اليمنية والتي تم انجازها خلال الفترة (1994-2009) وتوصلنا من خلال النتائج إلى:

1أن تطور الناتج المحلي الإ جمالي تطور بشكل متذبذب بين ارتفاع وانخفاض حيث كانت أعلى قيمة له في 1995 حيث بلغ معدل نموه 66% وأدنى قيمة

له في 2009 حيث بلغ معدل نموه 2% وهذا التذبذب في معدل النمو ناتج عن التأثر بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية للمنطقة والمشاكل الداخلية في البلد.

2. إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ضعيف على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3. إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازال متدنيا " ولا يتناسب والطموحات من تشجيعوجذب الاستثمار الأجنبي والامتيازات التي قدمت من الحكومة اليمنية من قوانين مشجعة للمستثمر الأجنبي.

4. أظهر تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا ملحوظا "خلال الفترة 2000-2004 بسبب الاستقرار الأمني ونجاح المرحلة الثانية من الإصلاح وتشجيع الاستثمار.

5. يوجد علاقة إيجابية مابين الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية فكلما كانت درجة الانفتاح التجاري قوية كلما شجع الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار.

6. ضآلة الصادرات مقارنة بالواردات مما أدى إلى تدني الميزان التجاري وظهور عجز بشكل كبير.

التوصيات:

1. تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية في الجمهورية اليمنية من خلال العمل على الاستقرار السياسي بشكل عام وسياسات الاستثمار بشكل خاص, وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار ومواصلة المزيد من سياسات الإصلاح الاقتصادي.

2. العمل على تهيئة الأيدي العاملة المدربة الوطنية لتكون حافز للتشغيل في المشاريع الاستثمارية الأجنبية وذلك من خلال تبني برنامج واسع وشامل للتعليم الفني والمهني لتوفير العمالة المهرة.

3. تنويع الصادرات وتشجيع القطاعات الزراعية والصناعية وعدم التركيز على القطاع النفطي.

4. العمل على الاستقرار الداخلي ونشر الأمن والنظام داخل الدولة ببناء دولة قوية ذات سيادة وسلطه لا تتأثر بالمشاكل الطائفية.

5. دراسة المعوقات التي تحد من الاستثمارات الأجنبية من الناحية الاقتصادية والقانونية والإسراع بوضع القوانين والأنظمة الكفيلة بحلها.
6. الالتزام بسياسة واضحة لتشجيع الاستثمار لتفادي التذبذب في معدل نموها.
7ضرورة السعي لجذب الاستثمار ات الأجنبيةفي القطاعات الإنتاج ية بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات والأنشطة ذات القدرة التصديرية لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.
8. العمل على توضيح المجالات والفرص الاستثمارية عن طريق الإعلام الخارجي وعمل المؤتمرات والندوات الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار في اليمن.
9. أن رفع معدلات الاستثمار الأجنبي لا تعد وحدها كافية لتحقيق الزيادة في النمو الاقتصادي بل المطلوب أن تحدد طبيعة الاستثمارات ورفع كفاءتها وتحديد توجه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية.

المراجع

أ. المراجع العربية:

أغا، عماد، (2002)، **الاستثمار الأجنبي في الأردن مجاله ومحدداته خلال الفترة 1970-1999**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

ارشيد، عبدالمعطي، (2008)، محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني للفترة 1985-2005، الاردن.

اصطوف، محمد الحسين (2005). **أهمية الاستثمار الخارجي في الأردن ومحدداته الأساسية**، دار الفاروق، القاهرة.

الأفندي، محمد أحمد (1997). برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية. **بحوث اقتصادية عربية** ، العدد 10. القاهرة، ص 23-56.

تقرير الاستثمار العالمي (2000). **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، جنيف.

تقرير المشكلة السكانية والتنمية في اليمن (2010) **المجلس الوطني للإسكان** ، اليمن.

الحسيني، عرفان تقي، (1999). **التمويل الدولي**، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الجنابي، هيل عجمي (2000). مناخ الاستثمار وحجم الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، **مجلة المنارة**، المجلد (5)، العدد 1، ص175-216.

الجمعة، خالد محمد (2002). التعليق على نظام الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة العربية السعودية. **مجلة التعاون**، العدد 55, ص 216-255.

الجميل، سرمد كوكب ، (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، **الإداري**، العدد 88، ص45-75.

الحاج، طارق، (2004). أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على ربحية الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية . **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، المجلد (1)، ص229-244.

حجازين، زياد، (1996). **مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردني في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

السميران، محمد، (2007). تأثير الاستثمار الأجنبي والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن،**مجلة إربد للبحوث والدراسات**، المجلد 11، العدد الأول، ص 44-68.

السامرائي، قحطان، وهناء السامرائي، (2001)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على الدول النامية في ظل البيئة الدولية الجديدة** ، المؤتمر الأول كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

السنفي، عبدالله عبدالله (2004). الأداء التصديري للمنشآت الإنتاجية في اليمن، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادي والقانونية**، المجلد 20 العدد 1، ص430-461.

صادق، علي وعلي احمد بلبل، (2001)، **تعبئة رأس المال العالمي للتنمية العربية:** مع إشارة خاصة لدور ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالإنجليزية).

عبدالمنعم، السيد وسعد، فتح الله (2001). الاستثمار الأجنبي في الأردن حجمه وهيكله واتجاهاته وآثاره التنموية، **المؤتمر العلمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني**، جامعة اربد الاهلية.

عبدي، بدر صالح، منيعم، جعفر حسين (2004). علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجمهورية اليمينة للفترة 1990-2000، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**، مجلد 6، العدد الثاني، ص133-156.

عبده، عبدالملك سعيد (2002). الإرهاب والعنف وآفاق السلام في الشرق الأوسط، **مجلة الثوابت**، صنعاء العدد 27، 23-43.

عبدالمحسن، صلاح والسامرائي، هناء (1988). **الاستثمارات الأجنبية**، بيت الحكمة، العراق.

عطية، عبدالقادر محمد،(2000)، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الثانية.

غانم، عدنان والمسيبلي، لبنى حسين صالح (2003). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 19، العدد الثاني، ص167-209.

أبو قحف، عبدالسلام (1999). **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، ص365-372.

القطبي، محمد محمد حزام (2007). مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والحلول الممكنة لمعالجتها. **مجلة الباحث الجامعي**، 282 -320.

قويعة، رضا (2000). تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد19، مجلة علمية فصلية محكمة، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، ص189- 202.

محفوظ، عبدالحميد، (1990)، **أستثمار الأموال العربية في الدول العربية** (المعوقات ومرتكزات الوظيف)، المعهد العربي للتخطيط، ص 32، الكويت.

مشعل، زكية (2001). الانفتاح التجاري و أثره على السياسات المالية والنقدية، **مجلة جامعة الملك سعود**، مجلد 12، العدد الثاني، ص443-486.

مقبل، عبدالواسع أحمد وشرف، صالح (2000). **الاقتصاد اليمني ومعوقات إصلاحه** ، ورقة قدمت إلى ندوة المجلس الاستشاري حول التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادي، صنعاء، 1-13 نوفمبر.

محي الدين، أمين محمد (2001). **البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية**، جامعة الدول العربية، إدارة المال والتجارة والاستثمار.

الميتمي، محمد (2000). الاقتصاد اليمني في عقد من الزمن، المجلة الاقتصادية، **وكالة الأنباء اليمنية** (سبأ) العدد 20-22، ص21.

النجار، سعيد، (2003)، "**سياسات الاستثمار في البلاد العربية**" في ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية.

هزاع، عبدالله (1991). السكان وخصائص القوة العاملة، **بحث مقدم إلى مؤتمر الوطني للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية**، صنعاء 26-29 اكتوبر.

هشام، غرايبة، ونضال عزم (1997). محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني**مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 24، العدد (1)، ص 67.

ب. المراجع الأجنبية:

Borensztein, E., De Gregorio, J. and Lee, J (1998). How Does Foreign Investment Affect Growth**? Journal of International Economics**, 45. p115-135.

Chuang, Y. and Mellin, C (1999). Foreign Direct Investment R & D and Spillover Efficiency: Evidence from Taiwan's Manufacturing. **The Journal of Rugman**. P33-54.

Doyle, E. (2001). Export output Causality and the Role of exports in Irish Growth, (1950-1997). **International Economic Journal**, 15(3). P37-51.

Dritaski, M. Dristsaki, C. and Adamopoules (2004). A causal Relationship between Trade, Foreign Direct Investment and Economic Growth for Greece, **American Journal of Applied sciences** 1(3), p230-235.

ESCWA (1999). **Review and Appraisal of progress made by the republic of Yemen in the implementation of the programmer of action for the least developed countries of the 199's**, New York.

Hansen, H. and Rand, J. (2004). On the Causal Links between Foreign Direct Investment and Economic Growth in less developing Countries. **Economic Journal**, 106. p920105.

Oman, C. (2000), **Policy Competition for Foreign direct Investment**, OECD, Paris, France.

Moosa, I. A. (2002), **Foreign Direct Investme**nt, Theory, Evidence and Practice, Antony Row Ltd., Great Britain.

Zzpata, M. and Rambaldi, A. (1997). **Monte Carlo Evidence on Cointegration and causation**. Oxford Bulletin of economics and statistics.

الملاحق

ملحق (أ)

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.67085E6	.383	.422	.649[a]	1

a. Predictors: (Constant), if

Coefficients[a]

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	4.811		439846.019	2.116E6	(Constant)	1
.005	3.308	.649	4.350	14.391	If	

a. Dependent Variable: gdp

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.22436E5	.977	.980	.990[a]	2

a. Predictors: (Constant), lgdp, if

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000[a]	313.079	3.255E13	2	6.510E13	Regression	2
		1.040E11	13	1.352E12	Residual	
			15	6.645E13	Total	

a. Predictors: (Constant), lgdp, if
b. Dependent Variable: gdp

Coefficients[a]

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.021	2.621		133731.326	350530.644	(Constant) 1
.024	2.564	.124	1.033	2.649	if
.000	18.866	.913	.051	.959	lgdp

a. Dependent Variable: gdp

ملحق (ب)

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالانفتاح التجاري

ANOVA[b]

Mode		Sum of Squares	df	ean Squar	F	Sig.
1	Regress	)28.458	1	2028.458	8.168	.013[a]
	Residua	476.739	14	248.338		
	Total	505.197	15			

a.Predictors: (Constant), الاستثمارات الجنبية

b.Dependent Variable: درجة الانفتاح

تحليل التباين بين الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
الانحدار	2028.458	1	2028.458	8.168	0.013
البواقي	3476.739	14	248.338		
المجموع	5505.197	15			

ملحق (ج)

علاقة الانفتاح التجاري بالناتج المحلي الإجمالي

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.01654E6	-.013	.055	.234[a]	1

a. Predictors: (Constant), op

نتائج تحليل التباين والانحدار المتعدد لاختبار متغيرات الدراسة

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.735	0.345		2.029E6	699960.015	(Constant)	1
.383	0.345	.234	35924.325	32357.843	OP	

a. Dependent Variable: gdp

ملحق (د)

قانون الاستثمار رقم 22 لسنة2002

البــاب الثــاني

الضمانات والمزايا الممنوحة للمشروعات

مادة (4) : تكفل الدولـة للمستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب حرية الاستثمار في المشروعات الاستثمارية طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة (5) : يتساوى رأس المال العربي والأجنبي ، والمستثمرين العرب والأجانب مع رأس المال اليمني، والمستثمرين اليمنيين دون تمييز فيما يخص الحقوق والالتزامات والقواعد والإجراءات الواردة في هذا القانون والقرارات واللوائح الصادرة تنفيذاً لـه .

مادة (6) : تعتبر المشروعات المسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أيا كان شكلها القانوني من مشروعات القطاع الخاص ، أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها .

مادة (7): تتمتع المشاريع والشركات الاستثمارية والمستثمرون العرب والأجانب بحق شراء أو استئجار الأراضي أو المباني التي يمتلكها القطاع الخاص أو الدولة لتستخدم للأغراض التي سجل لها المشروع وفقا لهذا القانون ، ويجب تسجيل كافة الحقوق والتصرفات التي ترد على الأراضي والمباني وذلك وفقا للقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (8): يجوز للمشاريع الصناعية والزراعية أن تفتح محلات تجارية بمفردها أو بالتعاون مع مشاريع أخرى لبيع منتجاتها ، على أن تقتصر أعمال هذه المحلات على تسويق منتجاتها وذلك بصرف النظر عن جنسية رؤوس الأموال المساهمة في رأسمال هذه المشاريع أو إدارتها.

مادة (9): تعطى الأفضلية في مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة لمنتجات المشاريع الزراعية والصناعية المحلية عن الواردات المماثلة في حدود زيادة (15%) في سعر المنتج المحلي، شريطة توافق الجودة مع المنتجات المستوردة .

مادة (10): يتمتع المستثمرون بحق إدارة مشاريعهم وفقا لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم .

مادة (11): لا تفرض أية أعباء أو التزامات مالية كانت أم غير مالية التي تخل بمبدأ المساواة بين مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المختلط والقطاع التعاوني العاملة في نفس المجال والمؤسسة وفقا لهذا القانون أو أي قانون آخر .

مادة (12): تعفى كافة منتجات المشاريع من التسعير الإلزامي وتحديد الأرباح شريطة ألا يشكل المشروع أو يدخل في ممارسات احتكارية وألا يحاول أن يثبت

الأسعار بالاتفاق صراحة أو ضمنا مع منتجين أو باعه آخرين لمنتجات أو خدمات مماثلة .

مادة (13): أ- لا يجوز تأميم المشروعات أو الاستيلاء عليها .

ب- لا يجوز الحجز على أموال المشروعات أو تجميدها أو التحفظ عليها عن غير طريق القضاء.

ج- 1 - لا يجوز نزع ملكية المشروعات وموجوداتها الثابتة أو أراضيها أو مبانيها كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة وفقاً للقانون وبحكم قضائي بات ومقابل تعويض عادل يقدر على أساس قيمة السوق للمشروع عند صدور الحكم .

2- يجب ألا يتأخر السداد عن ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم البات .

3- في حالة تأخير السداد عن هذه المدة يحق للمستثمر طلب إعادة النظر في قيمة التعويض بسعر الزمان والمكان .

4- يتزامن تنفيذ الحكم مع إستيفاء الثمن المنصوص عليه في الحكم.

5- إذا كان المال المستثمر موضع الإجراء في الفقرات السابقة مالاً أجنبياً يسمح بتحويل قيمة التعويض إلى الخارج بحرية تامة ، ولا تنطبق عليه أية إجراءات أو ضوابط تتعلق بتنظيم أو منع تحويل الأموال خارج اليمن .

د - مع مراعاة أحكام المادة (71) من هذا القانون .. لا يجوز إلغاء تسجيل أي مشروع تم بموجب هذا القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي بات .

مادة (14) : دون الإخلال بحق المشروع في التمتع بأية تسهيلات نقدية تصدرها الجهات المختصة في هذا الشأن لا تلتزم الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ المشروع أو تغطية تعاملاته المصرح له بها بالنقد الأجنبي أو تمويل حساباته بالنقد الأجنبي ، وللمشروع الحق في الحصول على النقد الأجنبي اللازم له في أي وقت من رصيد حسابه بالنقد الأجنبي .

مادة (15) : 1- يحق للمستثمر الأجنبي تحويل أمواله أو صافي الأرباح الناتجة عن استثماراته أو أي عوائد مستحقة عنها إلى الخارج بأي عملة قابلة للتحويل .

2- للمستثمر الأجنبي الحق في إعادة تحويل رأس ماله إلى الخارج عند تصفية المشروع أو التصرف فيه ، بما لا يتعارض مع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (19) من هذا القانون ، وفي حالة التصرف يحل المالك الجديد محل المالك القديم من حيث الحقوق والواجبات وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (16) : للمشاريع أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إقامتها أو التوسع فيها أو تطويرها أو تشغيلها من موجودات ثابتة ووسائل نقل

ومستلزمات إنتاج مناسبة لطبيعة نشاطها وتكون الهيئة هي الجهة المختصة بالموافقة على احتياجات المشروع من الواردات المعفية ، وعلى مسئولي الجمارك الإفراج عن تلك الواردات المعفية بعد وصولها بمجرد تقديم قوائم احتياجات المشروع الصادرة من الهيئة دون حاجة لأية أوراق أو إجراءات أخرى.

مادة (17): أ - على المشاريع توظيف وتدريب اكبر عدد ممكن من اليمنيين ، على أن تقدم المشاريع خطة إحلال للكادر اليمني بدلاً عن الكادر الأجنبي خلال مدة تتناسب وطبيعة كل مشروع وللمشروع أن يوظف غير اليمنيين طبقا لما ورد في قوائم احتياجاته ، وله الحق في الحصول على تصاريح العمل وتأشيرة الإقامة لهؤلاء العاملين لمدة (3) سنوات يتم تجديدها بناءا على توصية من الهيئة ، وتبين اللائحة التنفيذية كل ما يتعلق بالإعلان عن الوظائف وإصدار تصاريح العمل والإقامة وتجديدها بالنسبة للأجانب والإجراءات والمواعيد الواجب مراعاتها في هذا الشأن وكذلك رسوم التجديد وغرامات التأخير وحالات الإعفاء منها بالنسبة لهم .

ب- للمشاريع الحرية في التوظيف والتأديب والإنهاء المؤقت للعاملين وفقا لما تراه إدارة المشروع شريطة التقيد بعقد العمل وما ينص عليه قانون العمل ، ودفع كافة الحقوق التي ينص عليها لصالح العامل .

المعلومات الشخصية:

الاسم: أميره ناصر محمود وهبان

الكلية: إدارة الأعمال

الدرجة العلمية: ماجستير

السنة: 2011

الفصل: الأول